الاستغناء
في
الظاهرة الصرفية

دكتور

حسني هاشم السيد الحديدي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده سبحانه ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونصلي ونسلم على أشرف خلقه، سيدنا محمد _ صلى الله عليه وسلم_ صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين عليك سيدي يا رسول الله، ما مشى فوق الأرض ساعٍ، وما دعى إلى الحق والخير داعٍ.

وبعدُ فإنّ ظاهرة الاستغناء من أهم الظواهر في الدرس الصرفي؛ إذ كثيراً ما تقوم لفظة مقام لفظة، أو يستغنى بمصطلح عن مصطلح، أو بنية عن أخرى، وغير ذلك من التغيرات التي تواكب البنية الصرفية، وما يحدث داخلها أويعرض لها من تغييرٍ ونحوه؛ مما دفعني إلى الوقوف أمام هذه الظاهرة في الدرس الصرفي، وما تثبته هذه الظاهرة من قدرة اللغة على التجدد والتطور، وما تشكله من صورةٍ فريدةٍ، وظاهرةٍ عجيبةٍ في لغتنا العربية وفي درسها الصرفي، ولمَ لا، وهي منبئةٌ عن اتساع اللغة وقدرتها التعبيرية التي لا تتوقف على لفظة أو بنية ، وهذا يدلُّ على أنها لا تعاني من الجمود، ولا تفتقر إلى الاتساع البنائي واللفظي، وإنما يؤثّر فيها قدرة المتحدث على تجديد عباراته وتطوير مصطلحاته، واستحداث أبنيته، وخلق مفردات ومرادفات جديدة في الأبنية والتعبيرات بما تمتلكه اللغة من أبنية ، وما يحوزه معجمها من كلمات ؛ بما ينبئ عن اتساعها وطواعيتها ودقة تعبيراتها وعلو كعبها، واطراد قواعدها. على أننا نرى كثيراً من الكتابات التي تتهم اللغة بالجمود وتسمها بالتخلف وتصفها بالضعف والفتور، وما فتئ أصحاب هذه المقولات وأضرابهم يخرجون علينا بآراء لا تدل إلا على ضعفهم الفكري وهزلاهم العلمي؛ إذ الجمود الذي يتحدثون عنه ينتفي بدراسة هذه الظواهر التي تدل على قدرة اللغة على التطور والتجديد؛ إذ اللغة لا تتوقف على مصطلح أو كلمة وإنما تغير نفسها وتجدد ذاتها حسبما يستجد من المعاني والمفردات والمرادفات التي يمتلكها

الإنسان في تعبيراته وكلماته، وأصدق مثال على ذلك عدول اللغة عن: وذر وودع إلى ترك وميلهم في الجموع إلى جمع قد يكون مخالفاً لما عليه قواعدهم واستعمالاتهم، مثل جمع ثوب على أثوب، ونظائر ذلك كثير في كلامهم وأبنيتهم.

أثبتت ظاهرة الاستغناء أن القاعدة اللغوية جاءت موافقة لاستعمال العربي واصفة للغة التي ينطق بها ضابطة للمعيارية التي اختارها في أصوله وبنى عليها أحكامه التي توافق لغته.

كما تبرز هذه الظاهرة أن اللغة قابلة للتطور مهيأة للتجديد قادرةٌ على استيعاب ما يستجد من علوم ومعارف مختلفة مع المحافظة على أصولها وقواعدها وأبنيتها.

هذا وقد اتبعت الدراسة في هذا البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبّر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها وقد جاءت الدراسة في:

- **مقدمة**
- **وتمهيد**
- **ومبحثين :أولهما: الاستغناء في الأفعال**

: وثانيهما: الاستغناء في الأسماء

- **ثم خاتمة تناولت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.**
- **ثم ختمت بعد ذلك بثبت لأهم المصادر والمراجع التي حواها البحث**

والله أسأل أن يوفقني إلى قصد السبيل، إنه نعم المولى ونعم النصير

هذا وإن يكن التوفيق حليفي فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء. وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت والله_ سبحانه وتعالى _ الموفق إلى سواء السبيل.

دكتــور

حسني هاشم السيد الحديدي

تمهيـــــد

الاستغناء

جاء في المعجم: استغنى بالشئ، واستغنى عن الشئ استغناءً فهو مستغنٍ، أي: مكتفٍ، وترد الكلمة في اللغة لمعانٍ عدةٍ.

يقال: استغنى: اكتفى، قال_ تعالى_(أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى) العلق: آية: ٧.

ويقال: استغنى: أعرض، قال تعالى(أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى . فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى) عبس:٥: ٦

ويقال: استغنى التاجر: اغتنى، واستغنى الله: طلب من الله أن يغنيه.

ويرادُ بالاستغناء: الاكتفاء بالشئ عن غيره وقيامه مقامه بحيث لا تكون هناك حاجةٌ إليه.

قال في المصباح:" كفى الشيء يكفي كفاية فهو كافٍ إذا حصل به الاستغناء عن غيره، واكتفيت بالشيء استغنيت به أو قنعت به، وكل شيء ساوى شيئاً حتى صار مثله فهو مكافئ له.

يقول سيبويه:" واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُسْتَغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن

ودع ووذر، فأما قراءة بعضهم (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَى)[1] وقول أبي الأسود حتى "ودعه" فلغة شاذة. [2]

ويقول في باب الجمع: "وقد يُستغنى بأفعالٍ في هذا الباب فلا يجاوزونه، كما لم يجاوزوه في غير المعتلّ، وهو في هذا الأكثر، لاعتلاله ولأنّه فَعَلٌ، وفَعَلٌ يُقتصر فيه على أدنى العدد كثيراً، وهو أولى من فَعلٍ كما كان ذلك في باب سَوطٍ، وذلك نحو: أبوابٍ وأموالٍ، وباعٍ وأبواعٍ. وقالوا: نابٌ وأنيابٌ، وقالوا: نُيوبٌ كما قالوا :أُسودٌ، وقد قال بعضهم: أنيُبٌ كما قالوا في الجبل: أجبُلٌ. "[3]

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ مَا بُنِيَ لِلأَقل مِنْ الْعَدَدِ وَهُوَ الْعَشَرَةُ فَمَا دُونَهَا، وَمِنْهَا مَا بُنِيَ لِلْكَثْرَةِ وَهُوَ مَا جَاوَزَ الْعَشَرَةَ، فَمِنْهَا مَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ بَابِهِ وَمِنْهَا مَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى بِنَاءِ الْقَلِيلِ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَمِنْهَا ما يستغى فيه بِالْكَثِيرِ عَنْ الْقَلِيلِ فَالَّذِي يُسْتَغْنَى فِيهِ بِبِنَاءِ الْأَقَلِّ عَنْ الْأَكْثَرِ نَجِدُهُ كَثِيراً. وَالِاسْتِغْنَاءُ بِالْكَثِيرِ عَنْ الْقَلِيلِ نَحْوُ: ثَلَاثَةِ شُسُوعٍ، وَثَلَاثَةِ قُرُوءٍ. قَالَ: وَفَعْلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ إذَا جَاوَزَ الْعَشَرَةَ فَإِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى فُعُولٍ، نَحْوُ: نَسْرٍ وَنُسُورٍ وَالْمُضَاعَفُ مِثْلُهُ قَالُوا: صَكٌّ وَصُكُوكٌ وَبَنَاتُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ كَذَلِكَ.

---

[1] – وهي قراءة النبي_ صلى الله عليه وسلم_ وقرأ بها عروة ابن الزبير، انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: أبو الفتح ابن جني: تح: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي: ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٢: ٣٦٤

[2] – – الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي : تح: محمد علي النجار الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر: ط: رابعة. ١ : ٢٦٦

[3] – الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه تح: عبد السلام محمد هارون الناشر: الخانجي، القاهرة : الثالثة. ٢: ١٨٧

قَالُوا: دُلِيٌّ وَثُدِيّ". [١] **يريد: أنهم يستغنون بأبنية الكثرة عن أبنية القلة، نحو: شسوع، وقروء. كما استغنوا بالقلة عن الكثرة في: أقلام.**

ويقول ابن جني: ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة، وعليها كسرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه، وبليلةٍ عن ليلاة وعليها جاءت ليال، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:[٢]

فِي كلِّ يومٍ مَا وكُلِّ لَيْلاهْ حَتَّى يقولَ كلُّ راءٍ إذْ راهْ

يَا وَيْحَهُ مِن جمَلٍ مَا أَشْقَاهْ

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة. وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنوا بـ"أينق " عن أن يأتوا به والعين في موضعها فألزموه القلب أو الإبدال فلم يقولوا " أنوق" إلا في شيء شاذ حكاه الفراء. وكذلك استغنوا بقسي عن قووس فلم يأت إلا مقلوبًا. ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم: أرجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك شسوع: لم يأتوا فيه بجمع القلة. وكذلك أيام: لم يستعملوا فيه جمع الكثرة. فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة أنشد الأصمعي:[٣]

---

[١] – – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي : المكتبة العلمية – بيروت ، فصل الجمع قسمان ٢/ ٦٩٥

[٢] – من الرجز، لدلم أبي زغيب، وانظر: الخصائص ١: ٢٦٧ ، والمحتسب ١: ٢١٨،المحكم والمحيط الأعظم" د ل م"، ولسان العرب" الدال " وتاج العروس" ل ي ل"

[٣] – من الكامل، انظر: الخصائص ١: ٢٦٨

مذمة الأجوار والحقوق

وذكره أيضا ابن الأعرابي ، فأما دراهم ودنانير ونحو ذلك من الرباعي وما ألحق به فلا سبيل فيه إلى جمع القلة وكذلك اليد التي هي العضو، قالوا فيها: أيدٍ البتة،

فأمَّا أيادٍ فتكسير أيدٍ لا تكسير يدٍ، وعلى أن أيادٍ أكثر ماتستعمل في النعم لا في الأعضاء، وقد جاءت_ أيضا_ فيها أنشد أبو الخطاب:[1]

ساءَها مَا تَأَمَّلَتْ فِي أيادِيـ نَا وإِشْنَاقَها إِلَى الأعْنَاقِ

جمع "اليد" بمعنى الجارحة على أيادٍ، والأكثر فيه أن تجمع على أيدٍ.

قال الشيخ الحملاوي: وقد ينوب أحدهما _ أي: أحد الجمعين_ عن الآخر وضعاً، بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً، ويسمَّى ذلك بالنيابة وضعاً كأَرْجُل بفتح فسكون فضم في جمع رِجْل بكسر فسكون، وكرِجَال بكسر ففتح، في جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قلة للثاني"[2].

يريد: أن العرب تستغني بأحد الجمعين عن الآخر وذلك، نحو: أرجل في القلة إذ لم يرد له بناء كثرة عن العرب فاكتفوا بقلته عن كثرته، وعليه جاء

---

[1] – من الخفيف، وانظر: الخصائص ١: ٢٦٨، والمحكم والمحيط الأعظم باب" مما ضوعف من فائه ولامه، ولسان العرب لابن منظور" الياء"، وتاج العروس للزبيدي" ي دي"

[2] – شذا العرف في فن الصرف: ٩٩

قول الله:"(**أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا**) الأعراف ١٧٩. كما استغنوا بجمع الكثرة في رِجال عن القلة فلم يستعملوا له بناء قلة، وعليه جاء قول الله(**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ. رِجَالٌ**) النور ٣٦: ٣٧

ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجردا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من اللغة وذلك قولهم: حوشب، إذ لم يستعمل منه حشب عارية من الواو الزائدة، ومثله: كوكب ألا ترى: أنك لا تعرف في الكلام حشب عاريا من الزيادة ولا ككب. ومنه قولهم: دودرى؛ لأنا لا نعرف ددر، ومثله كثير في ذوات الأربعة وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة، فمن الأربعة: فلنقس وصرنفح وسميدع وعميثل وسرومط وجحجبي وقسقب وقسحب وهرشف.[١]

أتوا من هذه الكلمات بأبنية مزيدة، ثم استغنوا عن الصورة التي كانت عليها الكلمة بالبناء الزائد، فقالوا في ككب: كوكب، ثم تحاشوا استعمال الأصل استغناءً ونسياً عنه بالفرع الذي وضعوه وهو كوكب، كما قالوا كوثر: استغناءً به عن كثُر.

كما استغنوا عن جمع الصفات تكسيراً بأن جمعوها جمع تصحيح لا تكسير، فقالوا في جمع فعّال: فعّالون، وكذا: فَعِيْل ومَفْعُول ومَفْعَل، استغنوا فيها بالتصحيح عن التكسير فيقال: شرابون، وحسّانون، وفسيقون، ومضروبون، ومكرمون. وقد قيل: عواوير، وملاعين، ومشائيم، وميامين، ومياسير، ومفاطير، ومناكير، ومطافل ومشادن.

---

[١] – الخصائص ١: ٢٦٩

كأنهم لاحظوا في هذه الصفات ما وضعت له، وما ترد له من المعاني فناسب جمعها جمعا سالما لاختصاصها بالشخوص ومن في أحكامهم، وانظر لدلالتها في نحو(**التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**) **التوبة**: (١١٢) **يقول الطاهر بن عاشور: أسماء الفاعلين هنا أوصاف للمؤمنين من قوله: إن الله اشترى من المؤمنين، فكان أصلها الجر، ولكنها قطعت عن الوصفية وجعلت أخباراً لمبتدأ محذوف هو ضمير الجمع؛ اهتماماً بهذه النعوت اهتماماً أخرجها عن الوصفية إلى الخبرية، ويسمى هذا الاستعمال نعتاً مقطوعاً، وما هو بنعت اصطلاحي ولكنه نعت في المعنى. فـ "التائبون" مرادٌ منه أنهم مفارقون للذنوب، سواء كان ذلك من غير اقتراف ذنب يقتضي التوبة**[١]

انظر: كيف أتت الصفة موافقة موصوفها مناسبة له مطابقة لمعناه ثم قطعت عن الوصفية فجعلت أخباراً لمبتدأ محذوف هو ضمير الجمع؛ اهتماماً بهذه النعوت فخرجت عما وضعت له من الوصفية لمزيد عناية وقصداً للاهتمام. كما يعلق على قول الحق: (عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا

---

[١] – التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»

: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)

: الدار التونسية للنشر – تونس: ١٩٨٤ هـ: ١١: ٤٠

خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا) التحريم: (٥) بقوله: **وهذه الصفات انتصبت على أنها نعوت لأزواجٍ، ولم يعطف بعضها على بعض بالواو، لأجل التنصيص على ثبوت جميع تلك الصفات لكل واحدة منهن، ولو عطفت بالواو لاحتمل أن تكون الواو للتقسيم، أي: تقسيم الأزواج إلى من يثبت لهن بعض تلك الصفات دون بعض، ألا ترى أنه لما أريد إفادة ثبوت إحدى صفتين دون أخرى من النعتين الواقعين بعد ذلك كيف عطف بالواو قوله" ثيباتٍ وأبكاراً"[١]؟ ؛يلاحظ أن جميع هذه الصفات يمكن اجتماعها في موصوف واحد، ما عدا الوصفين الأخيرين؛ لذا عطفا بالواو، للدلالة على التغاير أو التباين في الوصفين، والعطف يقتضي المغايرة**[٢].

كما جمعوا الثلاثي الملحق بالرباعي، وكل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كجدول وكوكب وعثير، أو لغير الإلحاق وليست بمدة كأجدل وتنضب ومدعس فجمعه على مثال جمع الرباعي، تقول: جَدَاول وأَجَادِل وتَنَاضِب ومداعس.

وتلحق بآخره التاء إذا كان أعجميا أو منسوبا: كجواربة، وأشاعثة، وسبابجة. والرباعي إذا لحقه حرف لين رابع جمع على فعاليل: كقناديل، وسراديح، وكذلك ما كان من الثلاثي ملحقا به: كقراويح وقراطيط. وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة كمصابيح وأناعيم ويرابيع وكلاليب. ويقع

---

[١] – السابق ٢٨: ٣٥٩

[٢] – التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: د وهبة بن مصطفى الزحيلي: دار الفكر المعاصر – دمشق : الثانية ، ١٤١٨ هـ ٢٨ : ٣١٠

الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحد بتاء، وذلك نحو: تمر وتمرة، وحنظل وحنظلة، وبطِّيخ وبطيخة، وسفرجل وسفرجلة. وإنما يكثر هذا في الاشياء المخلوقة دون المصنوعة، ونحو: سفين وسفينة ولبن ولبنة، وقلنس وقلنسوة ليس بقياس. وعكس تمر وتمرة كمأة وكمء وجبأة وجبء ما شذ. وقد يجيء الجمع مبنياً على غير واحده المستعمل، وذلك نحو: أراهط وأباطيل وأحاديث وأعاريض وأقاطيع وأهال وليال وحمير وأمكن جمع الجمع. ويجمع الجمع فيقال في كل: أَفْعَل وأَفْعِلة أَفَاعِل وفي كل أَفْعَال أَفَاعِيْل.[1]

أولا : الاستغناء في الأفعال

الاستغناء بالفعل عن الفعل

استغنى العرب ببعض الأفعال عن أفعال أخرى، ومن ذلك: الاستغناء بترك عن " وَدَعَ" و" وذَرَ" قال سيبويه:" وأمّا استغناؤهم بالشئ عن الشئ؛ فإنَّهم يقولون:" يدع" ولا يقولون" وَدَعَ" استغنوا عنها بـ" ترك"، وأشباه ذلك كثير"[2] **، ويقول:" وإنّما جاءت هذه الحروف على جَنَنتُهُ وَسَلَلتُهُ وإن لم يُستَعمَلا في الكلام؛ كما أنَّ يدَع على وَدَعتُ، ويَذَرُ على وَذَرتُ؛ وإن لم يُستَعملا، استُغني عنهما بتركت"**[3] **أماتوا الماضي من يدع"**[4] **فهو من المتروك الذي لم يستعمل**

---

١ – المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله

تح: د. علي بو ملحم : مكتبة الهلال – بيروت: الأولى، ١ : ٢٤٣

٢ – الكتاب ١: ٢٥

٣ – الكتاب ٤: ٥٠

٤ – شرح الشافية للرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، تح: محمد الزفزاف وآخران: ط: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ٤: ٥٠

البتة استغناءً عنه بـ" ترك" وقد ورد استعمال الماضي من " وَدَعَ" في الشعر، قال أبو الأسود: [١]

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الذي ... غَالَهُ في الحُبِّ حتَّى وَدَعَهْ

جاء استعمال " وَدَع" في الشعر دالاً على الترك، وقرأ النبيُّ(مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) الضحى: آية ٣ وهي قليلة الاستعمال، قال الصاغاني: وقد اختار النبيُّ فيما رواه عنه ابن عباس أصل هذه اللغة: (مَا وَدَعَكَ) والمعنى تركك،

قال الشاعر:[٢]

وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لأنفُسهم أَكثَرَ نَفعاً من الذي وَدَعُوا

استعمل" وَدَع " بمعنى ترك. قال ابن جنيّ : "إنَّمَا هذا على الضرورة"؛ لأنَّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يتيحه القياس، وإن لم يرد به السماع، وقال في الاطراد والشذوذ" مطّردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال، وذلك نحو: الماضي من يذَر ويدَع" [٣] فهو عنده مما شذَّ استعمالاً وإن صحّ قياساً؛ لكنه حكم على القراءة بالقلة في المحتسب، قال:(هذه قليلة الاستعمال. قال

---

١ – من الرمل، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري: أبو البركات كمال الدين: ط: المكتبة العصرية: بيروت، أولى ٢ : ٣٩٧، والخصائص ١: ١٠٠، ، والمحتسب ٢: ٣٦٤ الصحاح (و د ع)، وشرح الشافية ٤: ٥١

٢ – من المنسرح، وانظر:الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٣٩٧، إسفار الفصيح ١: ١: ٥٦٩ ، وشرح الشافية للرضي ٤: ٥٢

٣ – الخصائص ١: ٩٨

سيبويه: استغنوا عن وَذَرَ ووَدَع بقولهم: ترك، وعلى أنّها قد جاءت في شعر أبي الأسود، قال: وأنشدناه أبو علي:

لَيتَ شِعرِي .... حتى ودعه

تتضارب النقول عن ابن جني بين الشذوذ والقلة، فتوجيه القراءة عنده على القلة

لثبوتها عن النبي وصحة النقل فيها، أمَّا في حكمه على المنقول في اللغة الشعرية فيرى أنه شاذٌّ، ثمّ يبنى على ذلك قاعدةً مطّردة بقوله:" واعلم أَنَّ الشئ إذا اطّرد في الاستعمال وشذّعن القياس، فلا بُدَ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يُتّخذُ أصلاً يقاس عليه غيره... من ذلك امتناعُك من وَذَر، ووَدَع؛ لأنّهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو: وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما، فأمَّا قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي .... حتى ودعه

فشاذٌّ، وكذلك قراءة بعضهم(مَا وَدَعَكَ رَبُّك ومَا قَلَى)[1]

قال ابن منظور: قال الليث: العرب لا تقول: ودعته فأنا وادعٌ، أي: تركته

وجاء في حديث النبي_ صلى الله عليه وسلم : (لينتهينّ أَقوامٌ عن وَدعِهم الجمعات

أو لَيُختَمنّ على قلوبهم)[1] قال ابن الأثير في النهاية: (يُقَالُ: وَدَع الشيء يدعهُ وَدعاً: تركه، والنحاة يقولون: إنَّ العرب أماتوا ماضي يدع

[1] – الخصائص ١: ٩٩، وانظر: المحتسب في شواذ القراءات ٢: ٣٦٤

ومصدره، واستغنوا عنه بترك. والنبي_ عليه السلام_ أفصح ، وإنّما يُحمَلُ قولهم على قِلّة استعماله، فهو شاذٌّ في الاستعمال فصيحٌ في القياس، وقد جاء في غير حديث؛ حتى قرئ به قوله_ تعالى_(مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَى)[٢] وفي تقريب التهذيب: (وَدَعتُ الشئ وَدعَاً: تركته، وقرئ" مَا وَدَعك رَبُّك" مخففاً، ومنه: من وَدَعَه النَّاس لشرّه" " وعن ودعهم الجمعات" وقوله: غيرُ مُوَدَّع ربنا ولا مكفور" أي: غير متروك ولا مفقود، يريد: الطعام... قال في المصباح:" ودعته أدعه وَدعاً: تركته، وأصل المضارع الكسر ، ومن ثمّ حُذِفت الواو، ثم فُتِح لمكان حرف الحلق، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وغيرهم(مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ) بالتخفيف. وفي الحديث "لينتهين أقوامٌ عن ودعهم الجمعات" أي: عن تركهم، وردت الكلمة عن أفصح العرب، ونقلت عن طريق القراء فكيف يكون اللفظ مماتاً؟ وقد ورد الماضي في كثير من الأشعار وهذه الشواهد تدلُّ على قلّة الاستعمال وليس الإماتة، يؤيد ذلك قول سويد بن أبي كاهل:[٣]

فَسَعَى مسعَاتَهم في قَومِهِ ثُمَّ لَم يَظفَر وَلَا عَجزاً وَدَع

---

١ – مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي: باب فيمن يترك الجمعة من غير عذر ١: ٣٩٠، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، باب فيمن يترك الجمعة ١: ١٤٧، وفضائل الأوقات المنتقى، فصل في فرض١: ٤٧٣، ومسند الإمام أحمد بن حنبل٬ مسند عبد الله بن عباس بن عبد المطلب٤: ٣٧

٢ – النهاية في غريب الحديث والأثر٥: ١٦٦ رقم: ٢١٩. باب ودع.

٣ – من الرمل، وانظر: المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – القاهرة

ط: سادسة،وشرح الشافية ٤: ٥٢،

وقال آخر:

وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لِأَنفُسِهم أَكثَرَ نَفعًا مِنَ الّذي وَدَعُوا

ورد الماضي من الكلمة في البيتين؛ وهذا يدل أن الكلمة قليلة الاستعمال وليست شاذّةً. ولعل خفة لفظ" ترك" هي التي أثرت على استعمال هذه الكلمة فجعلتها مهجورة في الاستعمال لا يلتفت إليها كثيراً[1]: وقال_ صلى الله عليه وسلم_ (إذا خَرَصتُم فخذوا ودعوا الثلث)[2] جاء في الحديث لفظ " وَدع" والنبي_ صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وقد وردت هذه الكلمة عنه؛ فيحملُ قوله_ صلى الله عليه وسلم_ على قلة استعماله فهو شاذٌّ في الاستعمال صحيح في القياس، وقد جاءت اللفظة في غير الحديث كثيرا، قال الشاعر:

لـــيت شعري... ... حتى ودعه

وقال آخر:

فَسَعَى مَسعَاتَهم فِي قَومِه ثُمَّ لَم يُدرك ولَا عَجزاً وَدَع

جاء لفظ" وَدَعَ" في البيت شاهداً على استعمال الماضي من يدع .

وهنا نتوقف عند الحكم على الكلمة بأنها من قبيل القليل في الاستعمال، المتروك استغناءً عنه بغيره وتركها لقيام المرادف مقامه وصحة الاستغناء به

---

[1] – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي: تح : عبد السلام محمد هارون: ط: الخانجي، أولى ٤: ٥٠_ ٥٣ بتصرف كبير

[2] – المستدرك على الصحيحين: باب: وأما حديث محمد بن أبي حفصة ١: ٥٦٠، وصحيح ابن خزيمة باب ما يؤمر الخارص بتركه ٤: ٤٢، ومسند البزار، باب سهل ابن أبي حثمة ٦: ٢٧٩

عن غيره، أو أن اللفظ تطّور استعمالاً مواكبة للتغير ودلالةً على قدرة اللغة على التجدد، وتعدد البدائل اللفظية فيها، وبياناً لقدرة العربي على الطرح والاستعمال دون وقوف على لفظة بعينها أو مرادفة دون أخرى.

الاستغناء بصيغة انفعل عن غيرها في المطاوعة:

يُستغنى بصيغة"انفعل" عن غيرها من الصيغ في المطاوعة، وقد اشترط في اشتقاق هذه الصيغة: أمران: أحدهما: أن يدل الفعل على علاج حسيّ، والثاني: أن يتلاقى الفعلان في الاشتقاق، فانفعل لمطاوعة الفعل ذي العلاج، أي: التأثير المحسوس، كقسمته فانقسم، وعليه فلا يجوز: رأيت الرأي فانرأي، ولاعلمت المسألة فانعلمت، ولاظننت ذلك حاصلاً فانظن؛ لأن هذه الأفعال تتعلق بالباطن وليس لها أثرٌ محسوسٌ، فشرطُ الاشتقاق: أن يكون الفعلُ مختصّاً بالعلاج والتأثير، أي: بالأفعال الظاهرة؛ إذ المطاوعة هي قبولُ الأثر، فتكونُ أولى وأوفق في الأفعال الظاهرة للعيان كالكسر، والقطع، والجذم، ولا تكون في الأفعال غير الظاهرة.

والمطاوعة في انفعل هي قبول فاعله التأثر بأثرٍ واقعٍ عليه من فاعل فعلٍ ذي علاجٍ محسوسٍ إلى فاعل فعلٍ آخر يلاقيه اشتقاقاً، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل، فهي تدلُّ على تأثير أحد الفعلين، ويدلُّ الآخر على قبول ذلك التأثير، وتستعمل صيغةُ" انفعل" مطاوعةً لـ" فَعَلَ" و" أفعل" قال الزمخشري:" وانفعل" لا يكون إلا مطاوع فَعَل، كقولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، إلا ما شذّ من قولهم: اقحمته فانقحم، وأغلقته فانغلق، وأسقفته فانسقف، وأزعجته فانزعج، ولا يقع إلا حيث يكونُ علاجاً وتأثيراً، ولهذا كان قولهم: انعدم خطأً، فالأصل الغالبُ في هذا البناء يجئ مطاوعاً للفعل الثلاثي المتعدي لواحد؛ لتمكين المطاوعة فيقع انفعل لذلك غير متعدٍ ، كون المطاوعة وسيلةً لتحويل الفعل من متعدٍ إلى لازمٍ، فانفعل لايكون إلا لازماً مطاوعاً فعَل غالبا.

ويستعمل انفعل مطاوعاً أفعل، نحو: أزعجته فانزعج، وأقحمته فانقحم، وأغلقت الباب فانغلق، وأدخلته فاندخل.

وقد تستعمل صيغة افتعل بدلا من انفعل، قال سيبويه:" الباب في المطاوعة" انفعل"

و"افتعل" قليل، نحو: جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج"[1]، وقال المبرد: إذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على"انفعل" ، وقد يدخل عليه "افتعل" إلا أن الباب" انفعل"، ومن شواهده في التنزيل الحكيم قوله تعالى(فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) البقرة : ٦٠ انفجرت مطاوعه فَجَرَه فَانْفَجَرَ، ومنه قوله تعالى(إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ) البقرة: ١٣٤، جاء ينقلب مطاوعاً قلبته فانقلب، ومنه قوله تعالى(وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدا) مريم: ٩٢، جاء ينبغي مطاوعاً بغى ، بمعنى: طلب، أي: وما يتأتى له اتّخَاذ الولد، وعليه جاء قوله تعالى

(كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا { ١١ } إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا)

الشمس: ١٢، جاء

انبعث على وزن "انفعل" قصداً للدلالة على قوة الحركة وسرعة الذهاب لمقصده غير آلٍ على شئٍ. ومنه. قول الله(فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَه) الكهف: ٧٧، وانقضّ: انفعل، وهو يعني: إسراع السقوط، والتحول من حال إلى حال أخرى. ومن نظائره قول الحق(

[1] – شرح الشافية للرضي ١: ١٠٨

وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَت) التكوير: ٢. انكدر: انفعل، يعني: انقلاب الشئ حتى يصير الأعلى أسفل، وقيل: شدة انصباب الماء. ومنه قول ربنا(إِذَا السَّماءُ انفَطَرَت) الانفطار:١ انفطر: انفعل مطاوع فطر، ومعنى الفطر: التشقق والتصدع والتقطّع. وقد جاء الأسلوب دالاً على الحدث دلالةً دقيقةً واضحةً معبرةً ، ومنه قول الحق سبحانه وتعالى(فَأَوحَينَا إِلَى مُوسَى أن اضرِب بعَصَاكَ البَحرَ فَانفَلَقَ) الشعراء: ٦٣ انفلق: انفعل، والانفلاق: انشقاق الشئ وبينونة بعضه عن بعض. وتقول: راضيته فرضوته أرضوه، وخاوفني فخفته أخوفه. وليس في كل شيء يكون ذلك لا يقال نازعته فنزعته؛ لأنهم يستغنون عنه بغلبته، وأما من قرأ :(وهم يخصمون)[1] يريد: يختصمون فيقلب التاء صادا

فيدغمه وينقل حركته إلى الخاء، ومنهم من لا ينقل ويكسر الخاء لاجتماع الساكنين؛ لأن الساكن إذا حرك حرك إلى الكسر. وأبو عمرو يختلس حركة الخاء اختلاسا. وأما الجمع بين الساكنين فلحن. ويقال: أخصمت فلانا إذا لقنته حجته على خصمه. والخصم: الجانب والجمع أخصام. و الخصم بكسر الصاد: الشديد الخصومة.

فالباب في المطاوعة" انْفَعَل" وافْتَعَل" داخلُ عليه، وقد اتسع في المطاوعة بـ" افْتَعَل" فجاز مجيئه لها في غير أفعال العلاج، نحو: غَمَمْتُه فاغْتَم، كما يكثر إغناء" افْتَعَل" عن" انْفَعَل" في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أونون،

---

[1] – هي قراءة حمزة، انظر: اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين بن عمر الحنبلي، تح: عادل عبد الموجود، وعلي معوض: ط: دار الكتب العلمية بيروت ١٦: ٢٢٧، وانظر: التحرير والتنوير ٢٣: ٣٥

نحو: لأَمْتُ الجرح فالتأَم، أي: أَصْلَحْتُه، ورمَيْتُ به فارْتَمَى، ووَصَلْتُه فاتّصَل، ونَفَيْتُه فانْتَفَى،

:قال في الشافية:" قال سيبويه: الباب في المطاوعة انفعل، وافتعل قليل، نحو جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج. قلت: فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج، نحو غممته فاغتم ولا تقول فانغم. ويكثر إغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم، نحو: لأمت الجرح، أي :أصلحته فالتأم، ولا تقول: انلأم، وكذا رميت به فارتمى، ولا تقول: انرمى، ووصلته فاتصل لا أنوصل، ونفيته فانتفى انّفي، وجاء امتحى وامَّحى ؛ وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها، وأما تاء افتعل في نحو: ادكروا طلب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص" لما لم تكن" افْتَعَل" موضوعة للمطاوعة اتُّسِع فيها فاستعملت للمطاوعة دون شروط، عكس استعمالهم:" انْفَعَل" إذ شرطوا لاستعماله: أولا:أن يدل الفعل على علاج حسيّ، والثاني: أن يتلاقى الفعلان في الاشتقاق.

يقول الزمخشري: "وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة كقولك غممته فاغتم، وشويته فاشتوى، ويقال أنغم وانشوى" [1]

[1] – شرح الشافية للرضي ١: ١٠٨، والمفصل في صنعة الإعراب ١: ٣٧٣

فهو يرى أن بينهما اشتراكاً في المطاوعة، وبذلك يكون كل واحد منهما أصلاً في المطاوعة دون فرق بينهما، وهذا خلاف ما عليه المحققون الذين يرون أن" افْتَعَل" يغني عن انفعل في المطاوعة.

الاستغناء بالفعل المبني للمجهول عن المبني للمعلوم:

ورد عن العرب أفعالٌ تلزم البناء للمجهول ولا تُستَعمَلُ بصيغة المعلوم، جاء في باب ما جاء على فُعِلَ منه على غير فَعَلتُه،وذلك نحو" جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، وعلى ذا قالوا: مجنون، ومَسلُولٌ، ومَزكُومٌ، ومَحمُومٌ، ومَورُودٌ.

وإنَّما جاءت هذه الحروفُ على جَننتُه، وسَلَلتُه، وإن لم يُستَعمَلا في الكلام، كما أنَّ يدع على وَدَعتُ، ويذرُ على وَذَرتُ وإن لم يُستعملا؛ استُغني عنهما بتركت، واستُغني عن قَطِعَ بقُطِعَ، وكذلك استُغني عن جُننت، ونحوها بأفعلت، فإذا قالوا: جُنَّ، وسُلَّ، فإنما جُعِل فيه الجنون والسَّلُ، كما قالوا: حَزِنَ، وفُسِلَ، ورُذِلَ، وإذا قالوا: جُننتَ فكأنَّهم قالوا: جُعِلَ فيك جنون، كما أنّه إذا قال: أقبرتُه فإنما يقولون: وهبت له قبراً"[1]

ويذكرُ ابن قتيبة أفعالاً لازمت البناء للمجهول، نحو: وُثِئت يدُه فهي موثوءةٌ ، ولا يُقالُ: وَثِئت[2]، وَزُهِيَ فلانٌ فهو مَزهُو، ولا يُقالُ زها ولا هو زاهٍ،

---

[1] – الكتاب ٤: ٦٧،والمخصص١٤: ١٧٦

[2] – الوثاء، والوثاءة: وصم يصيب اللحم ولا يبلغ العظم، أو: توجع في العظم بلا كسر، أو هو الفك.

القاموس: وثأ

ونُخِي من النّخوَة فهو مَنخُو، وعُنِيت بالشئ فأنا أُعنَى به، ولا يُقَالُ: عَنِيتُ، وعلى ذلك جاء قول الحارث بن حلزة اليشكري:[١]

وأتانَا عن الأَراقم أنبا ... ءٌ وخَطْبٌ نُعنَى به ونُسَاءُ

جاء قوله" نُعنَى" ملازماً البناء للمجهول في المضارع، وهو الأصل في استعمال الصيغة. والأمر منه: لِيُعَنَ بعلي، وليُعنَ بأمري.

ويقالُ "تُتِجَت النَّاقة" ولا يُقَالُ: نَتَجَت، ويقال: قد نَتَجَت نَاقَتِي، ويقال:" أَنتَجَت" إذا استبان حملُها، فهي نَتُوجٌ، ولا يُقَالُ مُنتِج.

وأُولِعتُ بالأمر، فأنا مُولَعٌ به، وأُزعتُ به سواء، وأُرعِدتُ فأنا أُرْعَد، وأُرعِدَت فَرَائِصُه، ووُضِعَت في البيع، ووُكِسَت، وَشُدِهَت_ عند المُصيبة_، وَبُهِت الرَّجل، قال _تعالى_(فَبُهِت الّذِي كَفَر) البقرة: آية ٢٥٨، قال الكسائي: يُقالُ: بَهِتَ، وبَهَت.

وأُسقِطَ في يده، وسُقِطَ، قال تعالى(ولَمَّا سُقِطَ فِي أَيدِيهِم) الأعراف: آية ١٤٩.

وقد وردت اللفظة في كلام أبي نُوَاس من المتأخرين بالبناء للمعلوم، في قوله:

ونَشوَةٍ سَقَطت منها في يدي

---

[١] – من الخفيف للحارث بن حلزة، وانظر:أدب الكاتب لابن قتيبة ١: ٤٠٢، وشرح القصائد السبع ١: ٤٤٥، وشرح القصائدالعشر ١: ٢٥٧

فأخطأ في استعماله، والصواب في استعماله أن يقول: سُقِطت،[1] وأُهرِعَ الرجل، فهو مُهرَعٌ، إذا كان يُرعَدُ من غضب أو غيره. وأُهِلَّ الهلالُ، واستُهِلَّ، وأُغمِي على المريض.

وغُمِي عليه، وغُمَّ الهلال على الناس[2] وفي فصيح ثعلب: شُغِلت عنك، وشُهِرَ في الناس، وطُلَّ دَمُه، وأُهدِرَ، ووُقِصَ، وغُبِن في البيع، وهُزِل الرّجل والدَّابة، ونُكبَ الرّجل، وحُلِبَت ناقتك وشاتُك، ورُهِصَت الدَّابة، وَعُقِمَت المرأة، وفُلِج الرجل من الفالج، ولُقِي من اللقوة، ودِير بي، وأُدِيرَ بي، وغُشِي على المريض، ورُكِضَت الدَّابة، وبُرَّ حجك، وامتُقِع لَونُهُ، وانْقُطِع بالرجل، ونُفِسَت المرأة، وزُكِم الرّجل، وأُرِضَ، وَضُنِكَ، ووُقِرَت أُذُن الرَّجل، وشُغِفَت بالشئ، فأنا مشغوف به، وسُرِرت به.

ويقال: نُسِئت المرأة، وأُسهِبَ الرَّجُل فهو مُسْهَب، وأُشِبَّ لي كذا، وشُبَّ، أي: أتيح، وأُغرِبَ الفرسُ: فَشَت، وأُغرِب الرَّجل إذا اشتدَّ وجعُه، وبُهِت، ودُهِش، وتحيّر فهو بَهُوت. ويقال:عُنِّست الجارية وعنّسَهَا أهلها، ولا يقال: عنست، ووُكِسَ في تجارته، وأُوكِسَ، وَنُفِشَ العذق: إذا ظهر به نكت من الإرطاب، وتُطِع الرَّجل، أي: زُكِم، ودُفِق الماء، ولا يقالُ: دَفَقَ. وَطُلِّق السليم: إذا رجعت إليه نفسه وسكن وجعه، وافتُلِت فلانٌ: مات فجأة، وأُرتِج على القارئ: لم يقدر على القراءة، وحُصِر الرَّجل وأُحصِرَ: اعتلّ بطنُه، ودُبِرالقومُ: أصابتهم ريح الدبور.

---

[1] – المزهر ٢: ٢٠٦

[2] – أدب الكاتب ابن قتيبة، تح: محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت ٣١٠: ٣١١ بتصرف يسير

لزمت العرب هذه الصيغ، ولم تغيّرها عن وضعها، فسلكت بها طريق البناء للمجهول وعدم الخروج عن الصيغة[١]

الاستغناء بافتقر واشتدّ عن فَقُر وشدُدَ:

استغنت العربُ ببناء افتقر عن بناء فقُر وببناء اشتدّ عن بناء شَدُدَ وذلك مبنيٌ على تقديم الاستعمال على القاعدة؛ إذ الوارد عن العرب اشتدّ، وافتقر". **أميت المجرّد من فعلي افتقر واشتدّ وبقي منهما المزيد، قال سيبويه: "ولم نسمعهم قالوا فَقُرَ، كما لم يقولوا في الشّديد: شَدُد، استغنوا باشتدّ وافتقر، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ"**[٢]

وقال ابن سيده:" ولم نسمعهم قالوا:" فَقُر كما لم يقولوا في الشديد: شَدُدَ، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ. قال أبو عليّ: قولُهم افتقر فهو فقير، واشتدّ فهو شديد لم يأتِ فقيرٌ وشديدٌ على هذا الفعل وإنّما أتى فِعل لم يُستعمل، وهو فَقُرَ كما يقولون: ضَعُف وشددتُ على فَعُلتُ ، واستغنوا بافتقر واشتدّ عن ذلك، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ؛ لأنَّ الألوان يُستعملُ فيها فَعِلَ كثيراً كما قالوا: **أدِمَ يأدَمُ... وَشَهِبَ يشهبُ**

وما أشبه ذلك، ولم يقولوا: حَمِر استغنوا عنه باحمارَّ،... وقالوا: رفيعٌ ولم نسمعهم قالوا: رَفُع وعليه جاء رفيعٌ وإن لم يتكلموا به "[٣]

---

١ – المزهر: السيوطي: تح: فؤاد على منصور: ط: عباس أحمد الباز مكة: أولى ٢: ٢٠٤: ٢٠٥: ٢٠٦ بتصرف يسير، والبلغة ٢٦٠

٢ – موت الألفاظ في العربية المؤلف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي : ٤٢١

٣ – المخصص ١٤: ١٥٠: ١٥١

الاستغناء بـ" أفعل" عن وقت الفعل وزمانه:

الأصل في أفعل أن يستعمل في تعدية ما كان ثلاثياً ، أي: يجعلُ ما كان فاعلاً لـلازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فقولنا: أذهبت زيداً، يعني: جعلت زيداً ذاهباً، فزيدٌ: مفعولٌ لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعلٌ للذهاب.

فالمعنى الموضوع له أفعل نقل غير المتعدي إلى المتعدي؛ وذلك بجعله مفعولاً للفعل الذي له، نحو: ذَهَبَ، وأَذهَبتُهُ، قال_ تعالى_(أَذهَبتُم طَيِّبَاتُكُم) الأحقاف: ٢٠[١]

لكنه يجئ في استعمالاتهم ليدل على صيرورته ذا كذا، أي: لصيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شئ، فصُيِّرَ صاحبَ ما اشتق منه، نحو: ألحم زيدٌ، أي: صار ذا لحم، وأطفلت، أي: صارت ذات طفل، وأعسر، وأيسر وأقل: أي: صار ذا عسر، وذا يسر وقلة، وقالوا: أغدَّ البعير، أي: صار ذا غُدَّة، وأراب، أي: صار ذا ريبة[٢].

---

[١] – شرح الملوكي في التصريف: الشيخ موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش الحلبي: تح: أ.د محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي:ط: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة: ثانية: سنة٢٠٠٣: ٢٣٧

[٢] – شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي:١: ٨٦: ٨٨ ، ونزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام، تح: د أحمد عبد المجيد هريدي، ط: مكتبة الزهراء: القاهرة: ١٩٩٠: ١١٠

وقد يقوم أفعل مَقام صاحب شيءٍ هو صاحبُ ما اشتُقَّ منه، نحو: أَجرَب الرّجل، أي: صار ذا إبلٍ ذات جربٍ، وأَقطَفَ: أي: صار صاحب خيلٍ تَقطِفُ، وأَخبَثَ: أي صار ذا أصحاب خُبَثاء، وأَلأَمَ: أي صار صاحب قومٍ يلومونه.

كما يجئ أفعل بمعنى: حان وقتٌ يَستَحقُ فيه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل

نحو: أَحصَدَ، أي: حان أن يُحصَدَ، أي: صار الزرع ذا حصاد، وذلك بحينونة حصاده.

ومن ذلك قولهم: أَصبَحَ وأَمسى وأَفجَرَ وأَشهَر، أي: دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر، وهي صيغٌ دالةٌ على دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، ومن هذا النوع دخول الفاعل وقت ما اشتق منه أفعل، نحو: أَشمَلنَا وأَجنَبنَا وأَصبَينَاوأَدبَرنَا[1].

ومنه الدخولُ في المكان الذي هو أصله والوصول إليه، كَأَكدَى، أي: وصل إلى الكُديَة، وأَنجَدَ وأَجبَل، أي: وصل إلى نجدٍ وإلى الجبل، ومنه الوصول إلى العدد الذي هو أصله، كَأَعشَرَ وأَتسَعَ وآلَفَ، أي: وصل إلى العشرة والتسعة والألف

كما يخرج"أفعل" لوجودك مفعول أفعل على صفة، وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل

نحو: أَكرَمتَ فَارِبط، أي: وجدت فرساً كريماً، وأَسمَنتَ: أي: وجدت سميناً، وأَبخَلتَه، أي: وجدته بخيلاً، أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو: أحمدته: أي: وجدته محموداً.

---

[1] – شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: تح: أ.د محمد المحرصاوي: ٢٤٠

الإغناء عن مجرده نحو : أذنب الرجل أى أرثم ، وأقسم أى حلف ، وأعنقت الناقة أى سارت سيرا سريعا ، وألجم الفرس ،ومنه : أصبحنا ، وأمسينا ، وأسحرنا ، وأفجرنا ، وأرملت المرأة إذا مات عنها زوجها

الاستغناء باسم المصدر عن الفعل:

استعمل العرب بعض أسماء المصادر دون أن يكون لها أفعالٌ من جنسها؛ وذلك لقرب المعنى بين اسم المصدر والفعل؛ فتحاموا استعمال المصدر منه مع قربٍ بينهما في المعنى، قال المبرد:" واعْلم أنَّ من المصادر التي لا أفعال لها تجري عليها وإنّما يُوْضَعُ موْضِع المصدر ما يكون مُثنى للمبالغة، وذلك قولك:" لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، وحَنَانَيْكَ، إنّما أراد: حناناً بعد حنان، أي: كلما كنتُ في رحمة منك فلتمنحني أخرى، وتأويل حنانيك: إنما هو رحمةٌ بعد رحمة"[1]. كأنهم قصدوا بهذه الصيغ مراعاة المعاني التي وضعت لها ، وهو دلالتها على المبالغة، فجعلوا الكلمة قائمة على زيادة الفعل، وهو الحنان، والتلبية، والسعد.

قال ابن سيده: باب أسماء المصادر التي لا يُشتَقُ منها أفعالٌ: قال أبو عبيد: هو رَجُلٌ بيّنُ الرُّجُولة، ورَاجِلٌ بيّنُ الرِّجلة، وحُرٌّ بيّنُ الحرّية والحروريةُ، ورَجُلٌ غِرٌّ، وامرَأَةٌ غِرَّةٌ بَيّنَةُ الغَرَارَة من قومٍ أَغِرَّاءَ، ورَجُلٌ ظَهِيرٌ بيِّنُ الظَّهَارَة"[2].

فالرّجُولَةُ، اسم مصدر لا فعل له، وكذا: الرّجلة، والحُرّيّةُ، والحروريةُ لا فعل لهما، والذي عليه المحققون أن هذه الكلمات من المصادر الصناعية،

---

[1] – المقتضب: محمد بن يزيد أبو العباس المبرد: تح: محمد عبد الخالق عضيمة: ط: عالم الكتب: بيروت ٣: ٢٢٣: ٢٢٤

[2] – المخصص ١٤: ٢٢٢

وهذا على ما ذكره مجمع اللغة العربية: في أن كل اسمٍ خُتم بالياء والتاء مشتقاً مما صيغ منه الحدث.

وقالوا:امرأة حَصَانٌ بيِّنة الحصانِة والحُصن، وفَرَسٌ حِصَانٌ بيِّن التَّحَصُّن، قال أبو عليٍّ: غَلِطَ أبو عبيد في إدخاله امرأة حَصَان تحت هذه الترجمة؛ لأنَّه يُقَالُ: حَصُنَت المرأة. فوجود فعل لها عند أبي علي يخرجها من هذا الباب.

وقال أبو عبيد: حافِرٌ وَقَاحٌ بَيِّن الوَاقَاحَة والوَقَح والقَحَة والقَحِة، ورجلٌ عِنِينٌ بَيِّنُ العَنّينَة وقَد عَنُنَ عن امرأته، وصريحٌ بيّن الصراحة والصُّرُوحَة، وفَرَسٌ ذَلُولٌ بَيّنُ الذُّلّ، وَذَلِيلٌ بَيّنُ الذُّلِ والذِّلَّة، ومعتوهٌ بيِّنُ العَتَه والعَته_أيضاً_ وجاريةٌ بيّنةُ الجَرَايَة والجَرَاء، وجَرِيٌّ بَيّنُ الجَرَايةِ...

وفلانٌ: طريفٌ في النَّسب، وطَرِفٌ بيِّن الطَّرافة، ومن الأقعَد بيّن القُعدَد، والقُعدَد

وعَقِيمَةٌ بَيّنُة العُقم والعَقَم، وعاقِرٌ بَيّنُة العُقر، وقد عَقُرَت، تَعقُرُ، وعَقَرِت تَعقَر عُقَاراً: قال أبو عليّ، وقد أساء في هذا الموضع أشدَّ من تلك الإساءة؛ لأنَّه صرّح هنا بتصريف الفعل فهذا خلاف ما عليه العقد[١].

وذكر منها: رَجُلٌ وَضِيعٌ بَيّن الضِّعَة، والضَّعَة. قال ابن السّكِّيت: وَطِئٌ بيّن الوَطَاءة والطّئِة، والطَّأة.

أبو عُبَيدٌ: رَفِيعٌ بَيّن الرّفِعَة، وقد وُضِع، ورُفِع. قال أبو علي: ليس من هذا الباب على عَقده، إنما هو من هذا الباب على ما حَدّه سيبويه؛ وذلك أنَّ سيبويه قال: ولم يقولوا: وَضُعَ، ولا رَفُع كما لم يقولوا: شَدُدَت ولا فَقُرت. فسيبويه ينفي وجود فعُل لـ" رَفِع" وعليه فلا فعل له عند سيبويه، أما غيرُ

---

[١] – المخصص ١٤: ٢٢٣

سيبويه من العلماء فقالوا إن له فعلا، فالكلمة ليست من الاستغناء عن الفعل عند غير سيبويه، أما عند سيبويه فلا فعل لها فهي عنده من باب الاستغناء، وهذا مراد أبي علي بقوله:" ليس من الباب على عقده، إنما هو من هذا الباب على ما حده سيبويه" وقالوا: حافٍ بيّن الحِفية والحِفَايَة، وقد حَفِي يَحفَى، وهو الذي لا شئ عليه، وقالوا: حافٍ بيِّن الحِفيَة، والحِفَايَة. قال ابن سيده: وهذا الغلط بيّنٌ لأنَّ لهذه المصادر أفعالاً كما قد نصَّ هو.

والسرُّ من كلّ شيءٍ: الخالصُ بيِّنُ السّرَارَةَ والسَّرَاوَةَ من السَّرو، وهذا أيضاً غلطٌ؛ لأنَّ سيبويه قد حكى: سَرَوَ حين ذكرَ الأبنية التي تُخَصُّ بها الأفعال مع الحروف والحركات.

يتبين من خلال ذلك أنَّ ما ذكره أبو عبيد: ليس مسلماً؛ إذ ورد عن سيبويه الفعل رَفُع، كم ورد: سَرَو؛ وهذا يدلُّ على عدم الدقة فيما ذكر.

كما أن عنوان ابن سيده قد اتّسم بالعمومية في الاستعمال؛ وذلك في إطلاقه اسم المصدر على جميع ما ذُكِر، علماً بأنه أورد فيما ذكر عدداً من المصادر الثلاثية كما ذكر عدداً من المصادر الصناعية قي سياق حديثه.

أبو عبيد: الشمس جَونَةٌ بَيّنة الجَونَة، وبعيرٌ هَجَانٌ بيّن الهجانة، ورجلٌ هَجِينٌ بَيّن الهُجنَة، وخَصِيٌّ مَجبُوبٌ بيّن الجباب، وعربيٌّ بيّنُ العروبية. فالهجانة، والجباب، والعروبية. مصادر لا أفعال لها من لفظها.

وقالوا: عبدٌ بيّن العُبُودِيّة، والعُبُودُة، وأمةٌ بيّنةُ الأُمُوةُ وأُمٌّ بيّنة الأُمُومُةُ، وأبٌ بيّن الأبُوة، وأُختُ بيّنةُ الأُخُوّةُ، وبنتٌ بينةُ البُنُوّةُ، وعَمٌّ بيّن العُمُومَةُ، وكذلك: الخُؤُولَةُ، وهذا أسدٌ بيّن الأسَدَ، ووَصِيفٌ بيّن الوَصَافَة، ثعلب: وَصِيفَةٌ بَيّنَةُ الإيصَاف، وَوَلِيدَةٌ بَيّنَةُ الوِلَادَة والوَلِيدِية، ابن السكّيت: رَجُلٌ جَلِيدٌ، وَجَلدٌ بَيّن الجَلَادة، وَلَحمٌ طَرِيٌّ بَيّن الطَّرَاوَة والطّرَاءَةُ. ابن دُريد: رَجُلٌ جِلفٌ، أي: جافٍ

غليظٌ، والمصدر الجَلَافَةُ والعَدَالَةُ مصدر: عَدلٌ حَسَن العَدَالَة، وقال: سَيِّد بَيّن السُّودَد، وضَارٍ بَيِّن الضَّراوة والضَّرَاءة. ثعلبٌ: شيخٌ بيّن الشَّيخُوخِيَّة والشَيخُوخَة والتَّشَيُّخ والتَّشييخ. وَأَيّمٌ بَيّن الأَيمَة والأَيُوم. أبو عبيد: فعلت ذلك به خُصُوصِية، وهو لصٌّ بيّن اللُصُوصِيّة، قال ابن السّكيت: ولا تقالان إلا بالفتح. ثعلب: الضّمُ فيه لغة. ابن السّكيت: فارسٌ على الخيل بَيّن الفُرُوسِيّة والفُرُوسية. ابن دريد: صَارِمٌ بَيّنُ الصَّرَامَةُ، وقالوا: الصُّرُومة

وليس بثبت، وحَزِمٌ بيّن الحَزَامَةُ، وقالوا: الحُزُومَة وليس بثبتٍ، وهو حجرٌ صَلدٌ بَيّن الصَّلَادَة والصُّلُودَة[1].

قال: الأسماء التي لا يتصرّف منها فعلٌ، منها: الحَجى: العقل، وامرأة خودٌ، وهي الناعمة، وويل، ووِيحٌ، ووِيسٌ، ووَيبٌ، وبِطرِيقٌ، ومِزيةٌ، ونَدلٌ قال ابن فارس في المجمل: النَدل: الوسخ، ولا يبنى منه فعل، واما الندل بمعنى النقل فيبنى منه فعل .

الاستغناء بما أفعلَه عن ما أفْعَلَ فِعلَه وأفْعَل منه:

يستعمل العرب للتعجب القياسي صيغتين: ما أفعله، وأفعل به، وقد ترك العرب التعجب من بعض الأفعال استغناءً عنها بأفعال أخرى، وينصبون مصادر الأفعال التي استغنوا عنها على أنها مفعولات للأفعال التي يتعجب منها، ومن ذلك قولهم: ما أجود جوابَه، أو ما أحسن جوابَه، استغنوا بصيغة ما أفعل فعله عن ما أفعله، يقولون: هو أفعَلُ منه فعلاً كما استُغني بتركت عن ودعت، وكما استغني بنسوةٍ عن أن يجمعوا المرأة على لفظها ، وذلك في الجواب: ألا ترى أنّك لاتقول: ما أجوبه، إنّما تقول: ما أجودَ جوابه. ولا تقولُ

[1] – المخصص ١٤: ٢٢٤

هو أَجْوبُ منه، ولكن: هو أَجْودُ منه جواباً... وكذلك لا تقول:أَجْوِب به، وإنما تقول: أجود بجوابه.

ولا يقولون: في قال يقيل: ما أقيلَهُ استغنوا بما أكثرَ قائلته. ولا ما أنومَهُ في ساعة كذا وكذا، كما قالوا: تركت،ولم يقولوا: ودعت. قال في الكتاب:" هذا باب ما يُستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعلُ منه فعلاً، كما استغني بتركت عن ودَعَت، وكما استغني بنسوةٍ عن أن يجمعوا المرأة على لفظها.

وذلك في الجواب ، ألا ترى أنّك لا تقولُ ما أجوبه! إنّما تقول: ما أجودَ جوابَه!

ولا تقول: هو أجوبٍ منه، ولكن هو أجودُ منه جواباً ، ونحو ذلك. وكذلك لا تقول: أَجوِب به، وإنّما تقول: أَجوِد بِجَوَابِه! ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا بما أكثَرُ قائلته! ومَا أَنوَمَه في ساعة كذا! كما قالوا: تركت ولم يقولوا: وَدَعتُ [1]

قال ابن مالك: "هذا باب ما يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله كما استغنى بتركت عن ودعت، وكما استغنوا بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب، ألا ترى أنك لا تقول ما أجوبه، وإنما تقول: ما أجود جوابه. ثم قال: ولذلك لا تقول أجوِبْ به وإنما تقول أجودْ بجوابه. ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا

[1] – الكتاب ٤: ٩٩

بما أكثر قائلته، وما أنْومه في ساعة كذا وكذا، كما قالوا: تركت ولم يقولوا: ودعت[١].

فجعل استغناءهم عن ما أجوبه بما أجود جوابه، مساويا لاستغنائهم عن ودَعت ماضي يدع بتركت، وعن ما أقيله بما أكثر قائلته. علماً بأن عدولهم عن ودع إلى ترك وعن ما أقيله إلى ما أكثر قائلته على خلاف القياس، وأن وَدَع وما أقيله موافقان للقياس، فيلزم أن يكون ما أجوبه موافقا للقياس، وهذا بيّن والاعتراف بصحته متعين

ومن ذلك: قام، وقعد، وسَكِر، وغَضِب، وجلس، لم يقولوا: ما أقومه! ولا ما أقعده! ولا ما أسكره! ولا ما أغضبه! ولا ما أجلسه! لكنهم قالوا: ما أحسن قيامه! وما أجملَ قُعُودَه! وما أقبح سُكره! وما أشدَّ غضبَه! وما أطولَ جُلُوسَهَ!

الاستغناء بالفعل عن المصدر:

الأفعال الجامدة ليس لها مصادر تستعمل من لفظها وإنما لها مصادر من معناها وهذا ينبئ عن طواعية اللغة وقدرتها على التطّور والتحديث ومن ذلك أفعالٌ وردت جامدةً عن العرب فلا يدخلها تغيير ولا علاقة لها بالزمن وإنما تلزم صورة واحدة لا تتغير، وكأنهم حين استغنوا عن صور الفعل الأخرى في باقي أحوال الزمن أجرَوا المصادر عليها طرداً للباب على وتيرة واحدة فأبقوَا صورة الفعل على ما ورد عن العرب دون تغيير ، ثمّ حملوا المصدر عليه لئلا يرجعوا إلى ما تُرِك من الأبنية، استغناءً بصورة واحدة عن باقي صور الكلمة،

---

[١] – شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي: تح: د: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون: ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: القاهرة ٣: ٤٧

قال الشيخ عبد القاهر:" وأمَّا عسى ونعم وبئس، فإنَّ لها مصادر متروكةً ، كما أنَّ رفيعاً له فعلٌ متروكٌ من الاستعمال، وجاء في الشذوذ عسَي يعسَى عسىً

كما جاء رَفُعَ رَفَاعَةً، فكما أنَّ رَفيعاً بمنزلة شريفٍ في أنَّه مشتقٌّ من نحو: فَعُل

وإن لم يستعمل رَفُعَ كما استعمل شَرُف، كذلك عَسَى وما أشبهه مشتقٌّ من مصدرٍ كضرب وإن لم يستعمل مصدره كما استُعمل مصدرُ ضرب، كذلك عباديد جمعٌ لواحدٍ لم يستعمل، والفروع التي تُركت أصولها كثيرَةٌ"[1]

يشير إلى أنَّ هذه الأفعال لها مصادرُ من ألفاظها لكنَّ هذه المصادر تُركت ولم تُستعمل من قبل الواضع، وهذا يشمل ما استُعِمل جامداً من أول الأمر، نحو: عسى ، وليس، وبئس، ونعم، وحبذا، ولا حبذا وغيرها، أو ما حُوِّل إلى الجمود بعد التركيب، وذلك نحو: ما أجمله، وأجمل به؛ إذ بناء" أجمل" بعد التركيب يصبح جامداً وينقطع عن باقي التصرفات التي ترتبط بالكلمة؛ وذلك لتحولها إلى معانٍ مقصودة ترتبط بسياقات متعددة وأبنية وتراكيب جديدة ودلالة الكلمة على هذه المعاني هو ما أكسبها الجمود وعدم التصرف ، فضلاً عن تركيبها في جمل بصورة معينة لا تتجدد فيها ولا تتغير .فاستغنوا بتصريف أفعل في التعجب؛ لأنها تكون لما قد مضى وقوعه، فلا يتعجب مما لم يقع بعد.

---

[1] – المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني: تح: كاظم بحر مرجان: دار الرشيد: العراق ١: ١١٢

ثانياً: الاستغناء في الأسماء

الاستغناء بالمثنى عن المفرد: ومن استعمالاتهم الاستغناء بالمثنى عن المفرد؛ فيأتون بالاسم مثنى دون أن يكون له مفردٌ من لفظه،وهم إنما يعمدون إلى ذلك طلباً للخفة، أو تغليباً لأحد الاسمين على الآخر، أو مراعاةً لمعنى من المعاني التي يقصدون التيمن بها، أو تفضيلها على غيرها؛ فقالوا: الجَدِيدَانِ، والمَلَوَانِ، والأَجَدَّانِ، والعصرَانِ،(الليل والنهار) والرِّدفَان، والصَّرعَان(الليل والنهار)، والحَجَرَانِ،(الذهب والفضة) والأَسوَدَان،(التمر والماء)، والأَبيضَانِ(اللبن والماء) والأَحمَرَانِ(الشراب واللحم)، والأَصمَعَانِ(القلب الذكي، والرأي العازم) والأَزهَرَانِ(الشمس والقمر)، والأَقهَبَانِ(الفيل والجاموس).

ومن تغليبهم أحد الاسمين في التثنية قولهم: العمران، أبو بكر وعمر، وقيل: عمرو بن جابر، وبدر بن عمرو، قال الشاعر[1]:

مَا كانَ يَرضَى رَسُولَ اللّهِ فِعلَهُم والعُمَرَانِ أَبُو بَكـــــرٍ ولَا عُـــمَرُ

فعبر عن أبي بكرٍ وعمر بالعمرين، ويروى: والطيبان: أبو بكر ولا عمر.

والزَّهدَمَانِ: زَهدَمٌ وقيسٌ، والحُرَّانِ: حُرٌّ، وأَخُوهُ. وقالوا: الأبوين يقصدون الأب والأم، فجاءوا الأبوين؛ دلالةً عليهما.

---

[1] – من البسيط، وانظر: كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي: ط: دار ومكتبة الهلال: باب اللفيف من اللام الكامل ١: ١١٥، ورصف المباني في حروف المعاني: ٢٧٣، والمعجم المفصل من شواهد العربية ٣: ٣٠٦

وقالوا في غير(العقلاء) الأناسي: المَبرَكَان، لمبرَك، ومُناخ، والبصرتان، الكوفة والبصرة، والأذانان، الأذان والإقامة، والعشاءان: المغرب والعشاء، والمشرقان: المشرق والمغرب، وثُبَيرَان: ثُبير وحِراء. وقالوا: المِربَدَانِ: يريدون: المِربَدَ وما يليه مما جرى مجراه، والعرب تفعلُ هذا في الشيئين إذا جريا في بابٍ واحدٍ، قال الفرزدق:[١]

أَخَذنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيكُمُ... لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

يريدُ الشمس والقمر؛ لأنهما قد اجتمعا في قولك: النيران، وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذا الخفة[٢].

ويستعمل اللفظ تثنية دون أن يكون له واحد، فقالوا: المِذرَوَانِ: طرفا الأليةِ، والاثنان: لا واحد لهما، (والأُنثَيَان)، وقالوا: دَوَاليكَ، وحَنَانيك، وهَذَاذَيك، ولَبيك، وسَعدَيكَ، وحَجَازِيكَ، وخِصيَان، وهَجَاجَيكَ، والأَصدُغَان، والمقرَضَان. ، ومنه قولهم: أَصدَرَيهِ، وأَزدَرَيهِ، يقال: جاء فلانٌ يضربُ أَصدَرَيه، وأَزدَرَيه" ولا يتكلّمُ منه بواحدٍ[٣]وقالوا: فلانٌ ينفضُ مِذرَوَيهِ، وهما: ناحيتاه، قال عنترة[٤]:

أَحوَلِي تَنفِضُ استَكَ مِذرَوَيهَا ... لِتَقتُلَنِي فَهَأَنَذَا عُمَارَا

---

[١] – من الطويل، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم مقلوبة" شرق"، وتهذيب اللغة " العين والنون"" والقاف واللام"، واللسان" الشين والقاف"

[٢] – الكامل في اللغة الأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:ط : دار الفكر العربي: القاهرة: ثالثة ١: ١١٥

[٣] – البلغة في اللغة ٢٤٨

[٤] – من الوافر، وانظر: الكامل ١: ٨٢، وتهذيب اللغة " باب الذال والراء"، وتاج العروس" ذرو"، والمخصص تثنية الممدود.

فجاء لفظُ "مِذرَوَان" على التثنية، قال المبرد: ولا واحد لهما، ولو أفردت لقلت في التثنية: مِذرَيَانِ؛ لأنَّ ذوات الواو إذا وقعت فيهنّ الواو رابعةً رجعت إلى الياء، كما تقول في ملهى: ملهيان، وهو من لهوت، وفي مغزى: مغزيان، وهو من غزوت[١].

كما استغنوا بالتثنية عن الإضافة، فقالوا: قلبان، وقلمان، وسيفان، وكتابان، والأصل: اثنا قلب، واثنا سيف، واثنا قلم، واثنا كتاب.

باب مَفعَلَة من صفات الأرضين:

يُصاغُ" مَفعَلَة" من أسماء الأعيان: حيوان، أونبات، أوجمادٌ؛ للدلالة على المكان الذي تكثرُ به هذه الأعيان، نحو: أرضٌ مَأسَدةٌ، ومَذأَبَةٌ، وموعلة؛ أي: تكثرُ بها الأسود، والذِّئاب، والوعول. وقد كَثُر عند العرب صوغُها من الأسماء الثلاثية المجردة، أو المزيدة بعد حذف الزائد منها، فقالوا: مَفعَاةٌ للمكان الذي تكثر به الأفاعي، ومَقثَاةٌ؛ للأرض التي تكثر بها القثّاء، ومحياة: كثيرة الحيات.[٢]

وجاء قرارُ مجمع اللغة العربية مؤيداً ذلك حيث نصَّ على" قياسية "مَفعَلَة" للمكان الذي يكثرُ فيه الشيء، فيصاغُ على" مَفعَلَة" قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثرُ فيه هذه الأعيان، سواءٌ أكانت من الحيوان أم من النَّبات أم من الجماد،[٣] ويقلُّ صوغُ هذه الصيغة مما زادت أصولُه على ثلاثة بعد حذف الأصول لتأتي الزنة، فقالوا: أرضٌ معقرة؛ أي: كثيرة العقارب، ومثعلبة: كثيرة الثعالب، ومَضبعُةٌ.

---

[١] – الكامل ١ : ٨٢

[٢] – التبيان في تصريف الأسماء ٩٤: ٩٥

[٣] – قرارت مجمع اللغة العربية: برنامج المكتبة الشاملة: تاريخ ٨: ٢: ٢٠١٥

وقد صاغوا_ أيضاً_ على قلّةٍ من الرّباعيّ على زنة اسم المفعول، فقالوا: مُعَقرَبَةٌ

ومُثَعلَبَةٌ؛ أي: كثيرة العقارب والثعالب. وقد وردت منه ألفاظٌ معدودة. وإنّما التزموا التاء في هذه الصيغ للدلالة على أن" مفعلة في الحقيقة صفة للأرض التي هى مؤنثة.

وقد اختلف الصرفيون في قياسية هذه الصيغ، فقال بعضهم: إن صوغ مفعلة من الثلاثي قياسٌ سواءٌ أكانت دالةً على الأعيان، أم غيرها، فيقال على ذلك: مَقرَدَةٌ، ومَقحَمَةٌ، ومَحصَاةٌ، ومَحجَرَةٌ، ومَرمَلَةٌ، ومَتبَرَةٌ" كثيرة التبر، ومن الثلاثي المزيد فيه، قالوا: مدبلة، كثيرة الدوابل" الخنازير، ومَكتَنَةُ: كثيرة الكتان، ومشمة: كثيرة الشمام، ومرمنة: كثيرة الرمان.

أما ما زاد على ثلاثة أحرف فلم يقل أحدٌ بالقياس فيه للاستغناء عنها بغيرها، فيقال: في الأرض كثيرة القنافذ، والضّفدَع، والطُّحلُب، أرضٌ كثيرة القُنفُذ والضفدع

والطحلب؛ وإنما عدلوا عن صيغة مفعلة وما بني عليها؛ للاستكراه الناشئ من حذف بعض الأصول للحصول على هذه الزنة، وإن وردت منه بعض الألفاظ التي ذكرها صاحب المخصص، منها: أرضٌ مُثَعلَبَةٌ، ومُعَقرَبَةٌ، ومُعَنكَبَةٌ، ومُخَرنَقَةٌ، أي: كثيرة الخرانق، أولاد الأرانب؛ لكنها ليست قياسية، وهو ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية فأصدر قراره: الذي ينصُّ على" أن: تصاغُ مفعَلَةٌ قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثرُ فيه هذه الأعيان سواءٌ أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد.

مفعلة وصف للسبب:

صاغ العرب" مَفعَلَة" لما يقتضي وقوع المشتق منه وإن لم يقع بالفعل؛ فقالوا: مطهرةٌ، وقد جاء في حديث النبي_ صلى الله عليه وسلم_(السِّواك: مطهَرَةٌ للفم)[1] وقالوا: الحربُ مأيمة للنساء، وتركُ العشاء مهرمة، وقال_ صلى الله عليه وسلم_ (الولد مجبنةٌ مبخلة مَحزَنَةٌ)[2] ومن ذلك قولُ عنترة:[3]

نُبِئتُ عَمراً غَيرَ شَاكِرِ نِعمَتِي والكُفرُ مَخبَثَةٌ لِنَفسِ المُنعِمِ

جاء فيه لفظُ مَخبَثَةٌ بزنة " مَفعَلَةٌ" وصفاً للسبب؛ إذ جعل الكفر سبباً للخُبث.

وقال أبو العتاهية:[4]

إنَّ الشّبَابَ والفَرَاغَ والجِدَةْ مفسَدَةٌ للمَرءِ أيُّ مَفسَدة

جاء لفظ مفسدة بزنة مفعلة؛ جعل الشباب والفراغ والترف سبباً للفساد والضياع.

---

[1] – الجامع الصحيح للسنن والمسانيد ٢٤: ٢٢٢، ومختصر صحيح البخاري ١: ٥٦١، وصحيح ابن حبان ٣: ٣٤٨

[2] – مسند أبو يعلى الموصلي برواية" الولد ثمرة القلب، وإنه مجبنة مبخلة محزنة" ٢: ٣٠٥، والمقصد العلي في زوائد أبي يعلى ٣: ٢١

[3] – من الكامل، وانظر: الصحاح: "خ ب ث"، وتهذيب اللغة" الكاف والباء مع الميم" ، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم" مخبثة" ٣: ١٦٩٧، واللسان فصل الخاء المعجمة.

[4] – من الرجز، وانظر: لباب الآداب للثعالبي ١: ١٧٢، واللباب في قواعد اللغة والآداب ١: ٥١، والمعجم الوسيط" الفاء"

وجاء في حديث رواه الترمذي" عليكم بقيام الليل؛ فإنَّه دأب الصالحين قبلكم، وهو مَقرَبَةٌ إلى ربّكم، ومَكفَرَةٌ للسيئات، ومَنهَاةٌ للإثم، ومَطرَدَةٌ للداء عن الجسد" جاءت فيه ألفاظ: مَكفَرَةٌ، ومَنهَاةٌ، ومَطرَدَةٌ، دالةٌ على السبب، فهي سبب تكفير الذنوب، وسببٌ في منع الإثم، وسببٌ في طرد الداء عن الجسد.

وعلى ذلك قرأ علي بن الحسين، وقتادة" مُبْصِرَة" في التنزيل الحكيم" مَبْصَرَة" أي: مكان يكثر فيه التبصر. على أنه مصدر أقيم مُقام الاسم. جاء في البحر تعليقاً على قول الله(وَآتَيْنَا ثَمُوْدَ النَّاقَةَ مُبْصِرَة) الإسراء: وقرأ قوم بفتح الصاد، على أنه اسم مفعول، أي: يبصرُها الناس ويشاهدونها. وقرأ قتادة: بفتح الميم والصاد" مَفْعَلَة" من البصر، أي: محل إبصار، يؤيد ذلك قول عنترة:

نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ... والكفر مخبثةٌ لنفس المنعم

أجراها مُجْرى صفات الأمكنة، نحو: أرضٌ مَسْبَعَة، ومكان مَعْتَبَة، وقالوا: الولد مَجْبَنَة مَبْخَلَة. وأجرى هذا القياس على قول الله سبحانه" فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَة قَالُوْا هَذَا سِحْرٌ مُبِيْن" النمل: ٢٧، قرأ علي بن الحسين وقتادة" مَبْصَرَة" وهي نحو: مَجْبَنَة، ومَبْخَلَة، ومَجْفَرَة، أي: مكان يكثر فيه التبصر[١]

وكثُر هذا الوزن في الأماكن، كقولهم: أرضٌ مَسْبَعَة، ومكان مَضَبَة، أي: كثير الضِّبَاب[٢]

---

[١] – انظر الكشاف ٣: ٣٥٢، وانظر البحر المحيط ٧: ٥٨ نقلاً عن دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦: ٣٢٠

[٢] – الكشاف ٣: ٣٥٢، نقلاً عن: دراسات لأسلوب القرآن ٦: ٢٦١

وجاء في قرار مجمع اللغة العربية: وردت كلمات كثيرةٌ على زنة المصدر الميمي مختومةٌ بالتاء، فقالوا: مَحمَدَة، ومَذَمّة، ومَبخَلَة، ومَجبَنَةٌ، ومَحزَنَةٌ، وغيرُها من الكلمات؛ ولهذه الكثرة ترى اللجنةُ جواز القياس عليها، ومن المصادر الميمية التي لحقت بها التاء، وهي مستخرجةٌ من معاجم اللغة: مَهلَكَة، مَشَارَةٌ، مَسَرَّةٌ، مَوعِظَةٌ، مَخَافَةٌ، مَشَقَّة، مَغفِرَةٌ، مَحَبَّةٌ، مَعرِفَةٌ، مَرَمّةٌ، مَسأَلَةٌ، مَغضَبَةٌ، مَهَانَةٌ، مَسَاءَةٌ، مَهَابَةٌ، مَوجَدَةٌ، مَعَاذَةٌ، مَبعَثَةٌ، مَقَالَةٌ، مَنصَبَةٌ، مَتعَبَةٌ، مَفخَرَةٌ، مَخلَفَةٌ، مَرَادَةٌ، مَكرَمَةٌ، مَهَمّمةٌ، مَزَلّةٌ، مَرغَمَة، مَقدِرَةٌ، مَعرِفَةٌ، مَفسَدَةٌ، مَوعِدَةٌ، مَعصِيَة، مَيسَرَةٌ"

قال سيبويه: باب مَسبَعَةٌ ومَذأَبَةٌ ونظيرهما مما جاء على مَفعَلَة لازما له الهاء وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئا وتعلم مع ذلك أن العرب لم تكلم به وليس له نظير من بنات الأربعة عندهم، وإنما خصوا به بنات الثلاثة لخفتها مع أنهم يستغنون بقولهم كثيرة الذئاب ونحوها[1] . يريد: أنهم يستغنون بـ" مذأبة" عن كثيرة الذئاب، وذكروا على ذلك عدداً من الأوزان فقالوا: أَرضٌ مَأبَلَةٌ ذات إبل،ومَشَاهَةٌ من الشَّاء، ومَدرَجَةٌ من الدَّراج، ومَلَصَةٌ من اللصوص، ومَحيَاةٌ ومَحوَاةٌ من الحَيَّات، ومَذَبَّة من الذُّباب، ومَذأَبَة من الذِّئاب، ومَسبَعَةٌ من السباع، ومَأسَدَةٌ من الأُسُود، ومَقثَأَةٌ من القِثَّاء، ومَثعَلَةٌ من ثُعَالَة، وهو: الثعلب.

ويستغنون بـ "فَعِلَة" في هذا الباب، فيقولون: أَرضٌ فَئِرَة من الفأر، وجَرِذَة من الجرذان، وَضَبِبَة من الضِّباب، ونَمِلَة من النَّمل، وسَرِفَة من السُّرفة.

ويستغنون بـ"مَفعُولَةٌ" فيقولون: مَوحُوشَة من الوَحش، ومَسرَوةٌ من السَّرَوَة

---

[1] – اللسان" س ب ع

وهي: دُودَةٌ. وقالوا: مَذبُوبَةٌ من الذُّبَاب. وحكى الفارسيُّ وأبو عبيد: أرضٌ **مَدَبَّة من الدِّبَبَة ومَخَرَّة من الخِرَّان يَعْنِي ذُكُور الأرانب**. كما استعملوا: مُفعَلَة فيما جاوز الثلاثة فقالوا: أرضٌ مُثَعلَبَة من الثَّعالب، ومُعَقرَبَة من العقارب، ومُعَنكَبَة من العناكب، وقالوا: أرضٌ مُؤَرنَبَة من الأرانب،ومُخَرنَقَة من الخرانق، وهي أولاد الأرانب [١]

الاستغناء عن اسم الفاعل:

الأصل في اسم الفاعل أن يُصَاغَ على زنة" فاعل" للثلاثي، نحو: كاتب، ويُصَاغُ من غير الثلاثي على زنة المُضَارِع مع إبدال حرف المُضَارَعة ميمًا مَضمُومةً وكسر ما قبل الآخر، نحو: مُستَغفِر، وقد استغنَوا عن أبنية اسم الفاعل من غير الثلاثي اعتباراً بالأصل وهو عدم الزّيادة ، فجاء في أمثالهم: أَورَسَ الشجر فهو وارس، أي: اخضَرَّ ورقه، وجاء في كلامهم: مُورِس بقلّة، وقالوا: أمحل البلد فهو ماحلٌ، وأملح الماء فهو مالح، وأَغضَى الليلُ فهو غاضٍ، وجاء: مُغضٍ على الأصل... وقالوا: أَقرَب القوم إذا كانت إبلهم قواربَ على الأصل، فهم قاربون، قال ابن القطَّاع: ولا يُقَالُ: مُقرِبُون على الأصل. قال ابن جني: ونظير مجئ اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة نحو أحببته فهو محبوب مجئ اسم الفاعل على حذفها أيضا وذلك نحو قولهم أورس الرمث فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع وأبقل المكان فهو باقل قال الله عز وجل (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ) الحجر: ٢٢ ،وقياسه ملاقح؛ لأن الريح تلقح السحاب فتستدره، وقد يجوز أن يكون على لقحت هي فإذا لقحت فزكت ألقحت

---

[١] – المخصص ١٤: ٢٠٥

السحاب فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من المسبب وضده قول الله تعالى (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)النحل: ٩٨ أي فإذا أردت قراءة القرآن، فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة وقد جاء عنهم مبقل حكاها أبو زيد وقال دواد ابن أبي دواد لأبيه في خبر لهما وقد قال له أبوه: ما أعاشك بعدى؟[١]

(أعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ ... آكُلُ من حَوْذانِهِ وأَنْسِلُ)

وقد جاء أيضا حببته قال الشاعر:[٢]

ووالله، لَولا تَمرُهُ ما حَبَبتُهُ ولو كانَ أدنَى من عَبيدٍ، ومُشرِقِ

وقالوا: أَوْرَسَ الرِّمْثُ، وَهُوَ وَارِسٌ، ومُورِسٌ قليلٌ جِدّاً، وَقد جاءَ فِي شِعْرِ ابْن هَرْمَةَ:[٣]

وكأَنَّمَا خُضِبَتْ بحَمْضٍ مُورِسٍ ... آبَاطُهَا مِنْ ذِي قُرُونٍ أَيَايِلِ

كَذَا زَعَمَهُ بعضُ الرُّواةِ الثِّقَاتِ، وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَإِن كانَ القِيَاسَ، ووَهِمَ الجَوْهَرِيُّ، ونَصُّه: فهُوَ وَارِسٌ، وَلَا تَقُل مُورِس، وهُوَ من النّوادرِ، وَفِي بعضِ نُسَخِه: وَلَا يُقَال مُورِسٌ، فكأَنّ الوَهَمَ إنكارُه مُوْرِساً، والقِيَاسُ يَقْتَضِيه، وأَنّه لَا يُقَالُ: مثْل هَذَا فِي شَيْءٍ، وَهُوَ مُخَالِفٌ للقِياس: اصْفَرَّ وَرَقُه بَعْدَ الإِدْرَاكِ فصارَ عَلَيْهِ مِثْلُ المُلاَءِ الصُّفْرِ. وكَذا أَوْرَسَ المَكَانُ، فَهُوَ وَارِسٌ. وَقَالَ شَمِرٌ: يُقَال:

---

[١] – من الرجز، وانظر: الخصائص ١ : ٨٩، ٢: ٢٢٢، والمحكم والمحيط الأعظم " ع ش ي" ، واللسان فصل " الباء – العين– النون"

[٢] – الألفاظ لابن السكيت باب الحب ١: ٣٣٨، ومعجم ديوان الآداب ٣: ٤٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ١: ٣٣١

[٣] – اللسان فصل الواو، وتاج العروس" و رس".

أَحْنَطَ الرِّمْثُ، فَهُوَ حانِطٌ ومُحْنِطٌ: ابْيَضَّ، قَالَ الدِّينَوَرِيّ: كأَنَّ المُرَادَ بوَارِسٍ أَنّه ذُو وَرْسٍ، كتَامِرٍ فِي ذِي التَّمْرِ. وَقَالَ الأَصْمَعِيّ: أَبْقَلَ المَوْضِعُ، فَهُوَ باقِلٌ، وأَوْرَسَ الشّجَرُ فَهُوَ وَارِسٌ، إِذا أَوْرَقَ ولَمْ يُعْرَفِ غيرُها، ورُوى ذلِكَ عَن الثِّقَةِ. وقَالَ أَبو عُبَيْدَةَ: بَلَدٌ عاشِبٌ لَا يَقُولُونَ إلاّ أَعْشَبَ، فيقولونَ فِي النعْتِ على فَاعِلٍ، وَفِي الفِعْلِ علَى أَفْعَلَ، هكَذَا تَكَلَّمَت بِهِ العربُ.[١] فهم إذا أرادوا الصفة أتوا بالكلمة على فاعل، فقالوا مكان وارس، وباقل، أمّا إذا أرادوا الفعل والحدث أتوا به على: أَفْعَل.

وذكر الزبيدي : أن الجوهري أخطأ في إنكاره مورس، و الصواب أن الجوهري يروي ما ثبت عن العرب من استغنائهم عن مورس بـ" أورس فهو وارس" وفي تعليق الجوهري ما يغني عن ذلك في قوله: وهو من النوادر فما ذهبوا إليه من الاستغناء بـ" وارس" عن " مورس" من النوادر ، وليس أصلاً تبنى عليه قاعدة اسم الفاعل في الرباعي، ويشهد لما ذهب إليه الجوهري قول امرئ:[٢]

ويَخْطُو على صُمٍّ صِلاَبٍ كأَنَّهَا ... حِجَارَةُ غَيْلٍ وَارِسَاتٌ بطُحْلُبِ

ومما جاء على أفعل فهو فاعل: أيفع الغلام فهو يافع: إذا قارب الاحتلام، وأبقل الموضع فهو باقل: نبت بقله، وأورس الشجر فهو وارس: إذا أورق،

---

[١] – تاج العروس" و رس"

[٢] – من الطويل، وانظر :جمهرة اللغة لابن دريد" ر س ه"، واللسان" الواو" وتاج العروس" ر و س"

ويقال: ورق وهي قليلة: إذا أنبت ورقه، وقد قالوا: أغضى الليل فهوغاضٍ ومغضٍ: إذا أظلم. قال:[1]

يَخْرُجْنَ من أجْوازِ لَيْلٍ غَاضِ

قال في المزهر:" **لم يجيء أفْعَل فهو فاعل إلا ما قال الأصمعي: أبْقَل الموضع فهو باقل من نبات البقل، وأوْرَس الشجر فهو وارس إذا أورق ولم يُعْرَف غيرهما.**

وزاد الكسائي: أيْفع الغلام فهو يافع. قلت: وفي الصحاح: بلد عاشب ولا يقال في ماضيه إلا أعْشَبت الأرض، وفيه: أقرب القوم إذا كانت إبلهم قوارب فهم قاربون، ولا يقال مُقْرِبون. قال أبو عبيد: وهذا الحرف شاذ[2]، والحكم بالشذوذ ليس مسلماً؛ لأن له نظائرَ كثيرة في كلامهم، وكأنهم استنبطوا ما أرادوه من زيادة في المعنى في البناء الذي اشتق منه اسم الفاعل فدلالة" أبقل": كثير البقل، وكذا أورس، وأعشب المكان، فصارت الزيادة منبئة عن الحالة الواقعة واصفة لها وليست منشأة للزيادة ودالة عليها.فهذا ماألحق بالبناء وضعاً فتصف القاعدة حالته وهيئته.

وفي أمالي القالي: القارب: الطالب للماء، يقال: قربت للإبل وأقرَبها أهلُها قال الأصمعي: فهم قاربون، ولا يقال مُقْرِبون وهذا الحرف شاذ، وقال

---

[1] – من الرجز، وانظر: المخصص" الدال"، والمنتخب من غريب كلام العرب ١: ٥٧٧، واللسان" الغين"، وتاج العروس" ن هـ ض"

[2] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ : ٨٠

القالي: إنما قالوا: قاربون لأنهم أرادوا: ذو قرب وأصحاب قرب، ولم يبنوه على أقرب.

وقالوا: أبقل الموضع، فهو باقلٌ، من نبات البقل. وأورس الشجر، فهو وارسٌ: إذا أورق، وقيل: مبقلٌ. وأيفع الغلام، فهو يافعٌ ويفعٌ. [١]

كما يقع المصدر بمعنى اسم الفاعل، ومن ذلك: كلمة السمع في قول الله(خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ) البقرة: ٧ ، فالسمع يحتمل: أن يكون بمعنى السامعة،وهي الأذن، وذلك كقولهم: الغيب بمعنى الغائب، والنجم بمعنى الناجم، وعليه فالكلمة جاءت على صورة المصدروهي دالة على معنى الفاعلية، ويؤيد ذلك عندهم صحة قيام المصدر بالفاعلية ودلالته على الحدث[٢] وذهب البعض إلى أن السمع مصدرٌ على أصله، ويكون في الكلام حذف تقديره، على مواضع سمعهم؛ إذ الكلام لا يختم عليه.

يعلق العكبري على قوله تعالى(فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ) آل عمران: ١٨٨ جاء في العكبري: يجوز أن تكون المفازة مصدراً، فتتعلق" من" به، وعليه فالتقدير: فلا تحسبنَّهم فائزين من العذاب، فالمصدر في موضع اسم الفاعل[٣]

" ومن ذلك أن تصِفَ الجماعةَ بصفة الواحد، كقوله_ تعالى_(وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) المائدة: ٦. فإنَّ من العرب من يُثَنِّي جُنُبًا ويجمعُهُ ويجعل

---

١ – عمدة الكتاب ١: ٤٠٦

٢ – دراسات ٦: ١٧٠. العكبري ١: ٩

٣ – إعراب القرآن للعكبري ١" ٩٠

المصدرَ بمنزلة اسم الفاعل، فيقال: جُنُبَانٍ، وأَجنَابٌ، وجَنَبُونَ وجَنَبَات، قال سيبويه: كُسِّر على أفعال كما كُسّر بطل عليه حين قالوا: بطلٌ، وأبطال، كما اتّفَقُوا في الاسم عليه، يعني: نحو: جَبَل وأَجبَال، وطُنُبٌ وأَطنَاب، ولم يقولوا: جَنَبَة. ويقال: جُنُب من الجنابة، وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث، كما يقال: رَجُلٌ رِضَا، وقومٌ رِضَا، وإنَّما هو على تأويل ذي جُنُب فالمصدرُ يقومُ مقام ما أضيف إليه.

كما يأتي المفعولُ بلفظ الفاعل كقوله_ تعالى_ (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ) هود: ٤٣، أي: لا معصوم، وكذلك قوله_ تعالى_(خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ) الطارق: ٦، أي: مَدفُوقٌ، وقوله_ تعالى_(فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) الحاقة: ٢١ ، أي: مَرضِيٌ فيها، وقوله_ تعالى_(وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً)الإسراء: ١٣ أي: مُبصَرًا فيها.

الاستغناء بالمذكر عن المؤنث:

الغالب في اللغة تركُ" التاء" في الصفات المختصة بالإناث التي تكون على زنة" فاعل" أو " مُفعِل" إذا لم يُقصَد منها الحدوثُ، وذلك نحو: حائِض، وطَالِق، ومُرضع ، ومُطفِل، فإن قُصِدَ منها الحدوثُ لزمتها التاء، فيقال: حائضةٌ وطالقةٌ ومُرضِعَةٌ؛ إذ الحائِضُ والمرضعُ، هي التي من شأنها الحيض، أو يتأتى منها الحيض والإرضاع، أمَّا الحائضةُ فهي في حالة حيض وكذا المُرضِعَة فهي في حالة إرضاعٍ ملقمةً ثديها للطفل.

كما استغنوا عن الهاء في صفة المؤنث إذا استعملوا" فَعُول" صفة للمؤنث إذا كان بمعنى فاعل، فيقولون: عَجُوز، ووَدُود، ووَلُود، وكل ما كان معناه فاعلة. ومن ذلك قوله_ تعالى_(وَمَا كَانَت أُمُّكِ بَغِيًّا) مريم: ٢٨[١]،وكذلك: شَكُور، وغَفُور، أرادوا كثرة الفعل، والمبالغة في الفعل، وقالوا: شاةٌ رَغُوثٌ، وحَلُوبٌ، قال كعب الغنوي:[٢]

يَبِيتُ النَّدَى يا أَمَّ عَمرٍو ضَجِيعَةٌ إِذَا لَم يَكُن فِي المُنقِياتِ حَلُوب

جاء بكلمة" حَلُوب" مجردة من التاء؛ وهي صفةٌ للمؤنث، وجاء على ذلك القرآن الكريم، قال_ تعالى_(فَمِنهَا رَكُوبُهُم) يس: ٧٢

---

[١] – المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني٧٨، والمذكر والمؤنث أ. د إبراهيم بركات: ٨٠

[٢] – الصحاح " ح ل ب"، وديوان الأدب للفارابي ١: ٣٨٧، واللسان فصل الحاء، والنون.

وإنّما استغنوا عن التاء حين وصفوا بعض المؤنث ببعض المذكر، كما وصفوا بعض المذكّر ببعض المؤنث، فقالوا: رَجُلٌ رَبعَةٌ، وامرأَةٌ رَبعَةٌ. وقالوا: رَجُلٌ نُكَحَةٌ للكثير النّكاح، ورجُلٌ هُزَأَةٌ، وضُحَكَةٌ، وسُخَرَةٌ، ولُعَبَةٌ، متحركات الحرف الثاني من كلٍّ واحد، إذا أردت أنّه يفعل هو، أي: يضحكُ كثيراً، ويسخر، ويهزأ، ويلعب.

وقالوا في كثرة الفعل: امرَأَةٌ مِعطَارٌ، ومِحسَانٌ، ومِعطَاء، ومِعطِير، ومِئشير؛ إذا أرادوا كثرة الفعل منها، فإذا أرادوا الدلالة على الحدث أتوا بالتاء في الصفة فقالوا: مُعطِيَة، ومُحسِنَة، وعَطِرَة، وأَشِرَة[1]

وقالوا للمرأة: هي عدوّي، وهي صديقي، وكذلك الذّكر، وقالوا في الجمع: هُم عَدُوّ، وهم صديقٌ، وفي القرآن(وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ) الكهف: ٥٠، (إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا) النّساء: ١٠١[2].فإذا ورد اللفظ مؤنثاً حُمِل على الشذوذ، كقولهم: امرأةٌ عدوةٌ

ومن الصيغ التي استغنى العرب فيها عن التاء:

١ – فَعِيل بمعنى مفعول: لا تلحق التاء البناء إذا كان على" فَعِيل" بمعنى مفعول، نحو: رجلٌ قتيلٌ، وامرأةٌ قتيل، ورجلٌ جريحٌ، وامرأةٌ جريح، وكلٌّ منهما بمعنى: مقتولٌ، ومجروحٌ.

---

[1] – المذكر والمؤنث لأبي حاتم : ٧٩

[2] – المذكر والمؤنث للسجستاني: ٨٠

وقد ورد على ذلك شاذًا قولهم: مِلحَفَةٌ جديدةٌ، فيرى الكوفيون أنَّ" فَعِيلاً" هنا بمعنى" مَفعُول" أي: مجدودةٌ، وهي المقطوعةُ من المنوال عند الفراغ من نسجها، وبذلك تكون شاذّةً.

أمَّا البصريون فيرون أنَّها بمعنى "فاعلةٌ" ، أي: جُدَّت، يقالُ: جَدَّ الشيءُ، يَجِدُّ، إذا صار جديداً، وهو ضد الخلق، وبذلك لا يكون فيها شذوذ.

ومن ذلك: رِيحٌ خريق، أي: شديدة الهبوب، وكفٌّ خَضِيبٌ، وعينٌ كحيلٌ.

وإنّما لم تدخل" التاء" هذين الوزنين؛ لعدم جريانها على الفعل، ودخول" التاء" على الصفة محمولٌ على فعلها.

٢ - **مِفعَل**: بكسرٍ فسكونٌ ففتح، نحو: مِغشَمٌ: لمن لا ينتهي عمّا يريده من الإقدام، ومِدعَسٌ: من ادّعس، وهو الطّعن، ولم تدخل التاء هذا البناء؛ لأنَّها صفةٌ لا تجري على الفعل؛ ولأنَّها تشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوّلها.

٣- **مِفعَال**: بكسرٍ فسكونٌ ففتح، نحو: مِنحَارٌ، يقالُ: رجلٌ ومرأةٌ منحار، ومِهذَارٌ.

٤- **مِفعِيل، نحو**: مِعطِير، ومسكينٌ على القياس، وشذّ فيه: مِسكِينَةٌ؛ وإنّما لم تلحق" التاء" هذا الوزن؛ لأنّه صفةٌ لا تجري على الفعل[١]

وقد اختلف العلماء في علة ترك" التاء" في هذه الصفات، فيرى الخليل أنَّها جُرِّدت عن" التاء"؛ لتدلالتها على النَّسب كلابن وتامر، فتكون دلالةُ: حائض، وطالق: ذات حيضٍ وذاتُ طلاق.

---

١ - التأنيث في اللغة العربية: ٨١: ٨٢

ويرى سيبويه: أنَّها صفاتُ مذكرٍ مُقدّرٍ، أي: إنسان حائضٌ، أو شخصٌ مرضعٌ، وذلك مقابلة للحاق" التاء" صفات المذكر، فقالوا: بُهمةٌ: للشجاع، وهو وصفٌ خاصٌ بالمذكر، لزمته التاء؛ لجريها على مؤنث مقدر، أي: نفس.

ويرى الكوفيون:أن التاء يؤتى بها للفرق بين صفات المذكر والمؤنث،وهذه الصفات حين اختصت بالمؤنث لم تحتج إلى التاء فارقة بينهما[1].

الاستغناء عن صيغة مفعول:

تنوب بعض الصيغ عن مفعول للدلالة على معناه دون عمله، ومن هذه الصيغ:

أولاً: فَعِيل: يرد كثيراً في الاستعمال العربي وضع فعيل بمعنى مفعول، نحو:

قتيل، وذبيح، وجريح. وفتاة كحيل وفتى كحيل وامرأة قتيل ورجل قتيل فناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا ينقاس ذلك في شيء بل يقتصر فيه على السماع قال ابن مالك:

وناب نقلا عنه ذو فعيل

ويرى بدر الدين ابن مالك: أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة وليست مقيسة بالإجماع وفي دعواه الإجماع على عدم قياسيته نظر فقد قال والده في التسهيل: في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول وليس مقيسا خلافا لبعضهم وقال في شرحه وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب

[1] – التبيان في تصريف الأسماء: ٩٦: ٩٧

قياسا كعليم. وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس فجزم بأصح القولين، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

قال ابن عقيل بعد أن أورد هذا الخلاف:يُعتذَرُ عن ابن المصنف بأنَّه ادّعى الإجماع على أنَّ فعيلاً لا ينوبُ عن مفعول نيابةً مُطلقةً، أي: من كل فعل_ وهو كذلك_ على ما ذكره والده من أن القائل بقياسه يخصُّهُ بالفعل الذي له فعيل بمعنى فاعل[١].

ثانياً: فَعَلَ، نحو: جَنَى، وعَدَدَ، وقَنَصَ، قال_ تعالى_(وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ) الرحمن ٥٤

ثالثاً: فِعْل، نحو: ذِبح، وطِحن، قال_ تعالى_(وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ)الصافات: ١٠٧ ، ومنه " رِدء" في قول الله_ سبحانه_(فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا) القصص: ٣٤ فـ" الردء": اسم ما يعان به فِعْل بمعنى مفعول، كما أن الدفء: اسم لما يُدْفَا به، قال ابن السكيت:" الوِرْد: هو وِرْد القوم الماء، وقيل: هو الماء الذي يُوْرَد. والوِرْد: الإبل الواردة، وعلى ذلك يكون الورد: مصدراً بمعنى المورود، ومعناه: اسم مفعول في المعنى، كالطحن بمعنى المطحون"[٢] ،ونظيره قول الله (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا) مريم: ٧٤ "رِئْيا" فِعْل بمعنى مفعول.

وجاء على ذلك قوله_ تعالى_(كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا) البقرة: ٢٥،" رِزْق" " فِعْل بمعنى مفعول، فرزق بمعنى مرزوق، يؤيد ذلك قوله تعالى_(هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ) البقرة: ٢٥؛ إذ المصدر لا يؤتى به متشابهاً،

---

١ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣: ١٣٠ :١٣١

٢ – البحر ٦: ١٩٤، ودراسات ٦: ١٧١

إنما هو من الإخبار عن المرزوق، لا عن المصدر، يريد: أن قولهم: هذا الذي رزقنا من قبل إنما يدل على وصول الرزق لهم وانتفاعهم به، ولا ينبئ عن وجود الرزق فقط.

فالرزق في الآية بمعنى المرزوق، والمصدرية غير واردة فيه؛ لأن المصدر لا يؤتى به متشابهاً، وإنما هذا من الإخبار عن المرزوق، وهو المفعول لا عن المصدر. إذن: رِزْقًا هُنَا هُوَ المرزوق، والمصد فيه بَعِيدٌ جِدًّا لِقَوْلِهِ: هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُؤْتَى بِهِ مُتَشَابِهًا، إِنَّمَا هَذَا مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَرْزُوقِ لَا عَنِ الْمَصْدَرِ.

ومنه قول الله(وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ **) البقرة: ٢٣٣ فالرزق في الآية من إرادة المرزوق، ويحتمل أن يكون مصدراً عند أبي علي وابن الطراوة.**

ونظير ذلك قوله تعالى(وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ **) يوسف: ٢٠ بخسٌ مصدرٌ وُصِف به، والمعنى مبخوس**[1]

رابعاً: فُعلَة، نحو: سُبَّةٌ، وضُحكَةٌ، وهُزأَةٌ، أي: مسبوبٌ، ومضحوكٌ عليه، ومزوء به. يعلق العكبري على قول الله(مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) الجمعة:٩ من بمعنى"في" والجمعة، بمعنى: الاجتماع، وقيل في المَسكَن: هو بمعنى: المُجتَمَعُ فيه، مثل: رَجُلٌ ضُحكَة، يُضحَكُ منه[2].

خامساً: فَعُولُ، نحو: رَكوب، وحلوب، وغضوب.

---

[1] – البحر ٥: ٢٩١، والعكبري ٢: ٢٧

[2] _ التبيان ٢: ٢٦٢

إغناء مفعول عن مُفعَل:

استغنى العرب بمفعول عن مُفعل في كثير من الأفعال التي استعملوها في كلامهم، فقالوا: أسعده الله فهو مسعود، وأحزنه فهو محزون، وأجنه فهو مجنون، ولم يقولوا: مُسعد، ولا محزن، ولا مزكم، ولا مجن.

يقول الشيخ ابن جني بعد أن ذكر عددا من هذه الأفعال: فإن قيل لك من بعدُ وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا إلى الفاعل صورته مسندا إلى المفعول وعادة الاستعمال غير هذا وهو أن يجئ الضربان معا في عدة واحدة، نحو: ضربته وضرب وأكرمته وأكرم، وكذلك مقاد هذا الباب، يريد: لِمَ لم تأتِ هذه الأفعال على مُفعَل، وجاءت على مفعول؟ والجواب: إن العرب لما قوى في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سيبويه فيهما: وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم، خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة، أحدهما: تغيير صورة المثال مسندا إلى المفعول عن صورته مسندا إلى الفاعل والعدة واحدة، وذلك نحو: ضَرَبَ زيد وضُرِب، وقَتَل وقُتِل، وأَكرَم وأُكرِم، ودَحرَج ودُحرِج. والآخر: أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف، مع ضم أوله كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها وذلك نحو قولهم: أحببته وحب، وأزكمه الله وزكم، وأضأده الله وضئد، وأملاه الله وملئ. قال أبو علي: فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم، وتقدم حاله في أنفسهم إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل. وهذا ضرب من تدريج اللغة عندهم الذي قدمت بابه، ألا ترى أنهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو: ضَرَب وضُرِب، و شَتَم وشُتِم، تدرجوا من ذلك إلى أن غيروا الصيغة مع نقصان العدة، نحو: أزكمه الله وزُكِم، وآرضه الله وأُرِض، فهذا كقولهم في

حنيفة: حنفى لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا أيضا ياءها ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء، فقالوا فيه: حنيفى. .. وهذا الموضع هو الذي دعا أبا العباس أحمد بن يحيى في كتاب فصيحه أن أفرد له بابا، فقال: هذا باب: فُعِل بضم الفاء نحو قولك: عنيت بحاجتك ...وغرضه: إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة، ألا تراهم يقولون: نخى زيد من النخوة ولا يقال: نخاه كذا، ويقولون: امْتُقِع لونهُ، ولا يقولون: امتقعه كذا، ويقولون: انْقُطِع بالرجل، ولا يقولون: انْقطع به كذا. فلهذا جاء بهذا الباب أي ليريك أفعالا خصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل كما خصت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو: قام زيد، وقعد جعفر، وذهب محمد، وانطلق بشر. [1].

يرى أن العناية بالمعنى عندهم هي التي حملتهم على الاهتمام بالمفعول ووضعه في مرتبة العمد في الاستعمال، وهذه العناية المعنوية هي التي دعتهم إلى تنوع الأبنية والتغيير فيها حسب ما تقتضية الجملة ويطلبه التركيب، فجعلوا أبنية مشتركةً بين المعلوم والمجهول، وأخرى للمبني للمعلوم، وأخرى للمبني للمجهول؛ وذلك مطابقة للاستعمال اللغوي الذي يقصده المتكلم.

الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة:

تستعمل" أَفعَالٌ" دالةً على القلة في الجموع، فيقولون: في فِلس، أَفْلُس، وقد يستعملون" أَفعَال" في الكثرة، فيقولون: أَقتَابٌ، وأَرسَانٌ، قال ابن السرّاج: " **وقد يجيء أفعال في الكثرة، قالوا : قتب وأقتاب ورسن وأرسان. وقد يستعمل في الكثرة كما استعمل في القلة. وأما إذا كان**

---

[1] – الخصائص ٢: ٢١٧: ٢١٨: ٢١٩

له جمعان، نحو: أفلس وفلوس فههنا يحسن أن يقال: وضع أحد الجمعين موضع الآخر. وأما ماله جمع واحد فلا يحسن أن يقال فيه ذلك إذ ليس له جمعان وضع أحدهما موضع الآخر، بل يقال فيه: إنه هنا جمع قلة أو كثرة " يريد: أنّ قياس ما كان على فَعل أن يُجمَع على فُعُول، لكنه جاء على زنةٍ من أوزان القلة استغناءً عنه بالكثرة، وهو"أفعال". وهناك كلمات تُجْمَع جمع قلة، وجمع كثرة، ومن ذلك: فِلْس، حيث يُجْمَع على فُلُوْس، كما يجمع على أفلس، فليس بين فلس وفلوس استغناء؛ لأن أحدهما للقلة، والآخر للكثرة. قال ابن يعيش:" الجموعُ قد يقعُ بعضها موضع بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنّهم قالوا: رَسَنٌ وأرسَانٌ، وَقَلَمٌ، وأَقلامٌ، استغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؛ ثمّ يذكرُ أنَّ هذا الفصل قد وقع في الثلاثي لأنّهم أكثروا التصرّف فيه عن غيره"[١]

واستغنوا بـ" أَفعُالٌ" عن" أَفعُلٌ" فقالوا في حَلقٌ: أَحلَاقٌ، والأصل أن يقولوا:" أَحلُقٌ"

على زنة" أَفعُلٌ" قال في الكامل:" كان ينبغي أن يكون: في أَحلُقُهم، كقولك: فَلسٌ وأَفلُسٌ، وما أشبهه؛ ولكنه شبَّه باب" فَعل" بباب" فَعَل" كما قالوا: زَندٌ وأَزنَادٌ، وفَرخٌ وأَفرَاخٌ، قال الحطيئة لعمر بن الخطاب_ رضي الله عنه:[٢]

مَاذَا تَقُولُ لِأَفرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ حُمرُ الحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ

---

[١] – شرح المفصل٥: ١١

[٢] – من البسيط، وانظر: الكامل ١: ٥١، ط العصرية بيروت ٢٠٠٤، والخصائص ٣: ٦١: ٤٠٣، وشرح المفصل ٣:٢٣٦، والتصريح ٢: ٥٢٥

جمع "فَرخ" بزنة: فَعل على" أَفعَال" والقياس فيه أن يجمع على" أَفْعُل"، فيقال: أفرُخ_ وكأنهم شبهوا باب " فَعل" بباب" فَعَل".

كما استغنوا بصيغة" أَفعُل" عن أَفعَال" شبهوا ما كان على" فَعَل" من الأسماء بباب فَعل في الجمع فقالوا: جَبَلٌ وأَجبُلٌ، وزَمَنٌ وأَزمُنٌ، والقياس فيهما: جبل وأجبال، وزمنٌ وأزمان، قال الشاعر:[1]

إنّي لَأكنِي بِأجبَالٍ عَنَ أَجْبُلَها وباسم أودِيَةٍ حُبًّا لِوَادِيهَا

جمع" جَبَل" على "أَجبَال" على ما هو الأصل فيه، وجاء "زمن" مجموعاً على أَزمُنٌ في قول ذي الرُّمة[2]

أمَنزِلَتِي مَيٍّ سَلَامٌ عَلَيكُمَا هَل الأَزمُن اللائي مَضينَ رواجِع

جمع:" زَمَن" على " أَزمُن" والقياس في جمعه أن يكون على على أزمان.

فالعرب يجمعون " فَعَل" على"أَفْعَال" فيقولون:" جَمَل" " و"أَجْمال"، و"قَاع" و"أَقْوَاع"، و"تَاج" و"أَتْوَاج"، و"تَاب"و"أَنْياب"،و"جَبَل"و"أَجْبَال"، لكنهم قد يستغنون عن"أَفْعال" بـ" أَفْعُل" فيقولون:" أَجْبُل" ، قال في الشافية:يجمعون " فَعَل" على" أَفْعُل" فجمعوا زَمَن على أَزْمُن، وعلى ذلك جاء قول ذو الرُّمة:

أَمَنزِلَتَي مِيٍّ سَلامٌ عَلَيكُما هَلِ الأَزمُنُ اللائي مَضَينَ رَواجِعُ

جمع زَمَن على" أَزْمُن"، ويجوز أن يكون أَزْمُن جمعا لـ"زمان" كـأَمْكُن في مكان؛ وإنما شجعهم على هذا الجمع أنهم ألحقوا فَعَال المذكر على فَعَال

---

[1] – الكامل في اللغة والأدب ١: ٥٢، وحماسة القرشي ١: ٣١١، المعجم المفصل في شواهد العربية ٨: ٢٨٥

[2] – من الطويل، وانظر: سر صناعة الإعراب ٢: ٦٥٠، وشرح المفصل ٥: ١٧، والمعجم المفصل ٤: ٢٧١

المؤنث؛ إذ أَفْعُل قياس في جمع المؤنث الذي أصله فَعَل، فيجمعون فَعَل إذا كان مؤنثاً بغير تاء على "أَفْعُل"[١] يعلق المبرد علي القاعدة بقوله: شبهوا فَعَلاً بفَعْلٍ في الجمع، فقالوا: جَبَلٌ وأَجْبُلٌ، وزَمَن وأَزْمُن، كما قال:

إني لأكني بأَجْبَال عن أجْبُلها ... **وباسم أودية حباً لواديها**

فأتي به على الأصل، وتشبيهاً بغيره على ما أخبرتك، قال ذو الرمة:

أمنزلتي مي سلام عليكما ... **هل الأَزْمُن اللائي مضين رواجع!**

والباب " أزمان " كما قال رؤبة:[٢]

أَزْمَان لا أدري وإن سألت ... **ما فرق بين جمعةٍ وسبت**

استغنوا ببناء"أَفْعُل" عن عن بناء"أَفْعَال"، فقالوا في" زَمَن" " أَزْمُن"، وفي " جَبَل"" أَجْبُل".

ويستغنى بجمع الصفات جمعاً سالماً عن تكسيرها، قال ابن يعيش:"هذه الصفات لا تكادُ تُكسَّر: استغناءً عن تكسيرها بجمعها جمع السلامة لمذكر "ففعّال" للمبالغة، فأجروه مُجرى مَفعَل؛ لأنّهما للمبالغة، ومفعل يجري على فُعّل، نحو: كُسّر فهو مُكَسّر، وقُطّع فهو مُقَطّع...، وكذلك تقول: شرَّابٌ، وشرّابةٌ؛ فلذلك تجمعه جمع السلامة كما تجمع مفعلاً، فتقول: شرّابون ، وشرّابات، وقتّالون، وقتّالات، كما تقول: مُقَتّل، ومُقَتّلون، ومُقَتّلات لم يُفعَل بها

---

[١] – شرح الشافية للرضي ٢: ٩٥

[٢] – الكامل في اللغة والأدب ١: ٥١

ما فُعِل بفعول من التكسير، وإن كانا جميعاً للمبالغة كأنهم أرادوا الفصل بينهما.

وأمَّا " فعَّال" نحو حسَّان، وقرّاء، وكرّام، ووضَّاء، فحكمه في الجمع حكم فعَّال يكون المذكر بالواو والنون، والياء والنون، والمؤنث بالألف والتاء، نحو: حسّانون

وكذا ما جاء على "فعّيل" نحو: فِسّيق، و"شِرّيب" وسكيّر، يُجمعُ مُذكّرُهُ بالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء؛ لأنَّه مثلُ "فعَّال" في المبالغة، ومن ذلك" مَفعُول" نحو: مَضروبٌ، ومقتولٌ[1] .

فهذه الصفات لما توافرت فيها شروط جمع المذكر والمؤنث جاءت على سننها في الجموع؛ إذ شرطه: أن يكون صفةً لمذكّر عاقل خالٍ من التأنيث ،وألا يكون من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وجموع التصحيح تبقى صورة الكلمة على حالها دون تغيير وهو أنسب لما وُضعت له هذه الصفات من المعاني؛ حتى لا تتغير صور جمعيتها عن صورتها المفردة فتخرج عن الهيئة التي وضعت لها.

وإنما كانت هذه الجموع أقرب إلى التصحيح لمناسبة المعاني التي وضعت لها؛ إذ

إنّها وُضِعت للمبالغة فناسب ذلك زيادة المعنى بوضعها على صورة جمع التصحيح؛ لأن زيادة المبنى تناسب زيادة المعنى.

---

[1] – شرح المفصّل ٥: ٦٦: ٦٧ بتصرّف يسير

ويرى بعض العلماء أن الصفة لا تجمع جمع التكسير؛ وذلك لمشابهتها الأفعال وعملها عملها، فألحق بأواخرها للجمع ما يلحق الأفعال وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء؛ لأنه فرعه_ وأيضا_ تتصل بها الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر، وليس في التكسير ذلك فالأولى أن تجمع بالواو والنون؛ ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم[١]

فهم يرون أن الصفة لدلالتها على المعنى لا تكسر، وإنما تبقى على جمعها تصحيحاً، كما أن هذه الصفات_ غالباً_ ما تلحق موصوفاً مذكراً أو مؤنثاً فناسب أن تجمع جمع تصحيح، فضلاً عن أن هذه الصفات تشبه الفعل ولأن الأفعال لا تكسر فناسب أن تلحق بجموع التصحيح لا التكسير.

وجمعوا " عير" على "عيرات" قال ابن سيده: وهذا قول ثعلب والجمع عيرات قال سيبويه: جمعوه بالألف والتاء لمكان التأنيث، وحركوا الياء لمكان الجمع بالتاء وكونه اسما، فاجتمعوا على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون: جوزات وبيضات. قال: وقد قال بعضهم: عيرات بالإسكان، ولم يكسر على البناء الذي يكسر عليه مثله، جعلوا التاء عوضاً من ذلك، كما فعلوا ذلك في أشياء كثيرة؛ لأنهم مما يستغنون بالألف والتاء عن التكسير.[٢] قال ابن سيده: والعِيرُ - مُؤَنَّثَة -: الْقَافِلَة. وَقيل: العِيرُ: الْإِبِل الَّتِي تحمل الْمِيرَة لَا وَاحِد لَهَا من لَفظهَا، وَفِي التَّنْزِيل (ولمَّا فَصَلَتِ العِيرُ) وَقد روى قَوْله:

زَعمُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ ضَرَب العِيرَ....

---

[١] – شرح الشافية للرضي ٢: ١١٦

[٢] – اللسان" ع ي ر".

بِالْكَسْرِ، أَي كل من ركب الْإِبِل لنا موَالٍ؛ وَذَلِكَ: لأَنا قد أسَرْنا فيهم وَلنَا عَلَيْهِم نِعَمْ هَذَا قَول ثَعْلَب، وَالْجمع عِيرَاتٌ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: **جَمَعُوهُ بِالْأَلف وَالتَّاء لمَكَان التَّأْنِيث، وحركوا الْيَاء لمَكَان الْجمع بِالتَّاءِ، وَكَونه اسْما فَأَجْمعُوا على لُغَة هُذَيْل؛ لأَنهم يَقُولُونَ جَوزَات وبَيضَات. قَالَ: وَقد قَالَ بَعضهم: عِيرَاتٌ بالإسكان، وَهُوَ القِيَاس. وَمِنْه الحَدِيث: (كَانُوا يَتَرَصَّدُونَ عِيرَاتِ قُرَيْش) وَلم يكسر على الْبناء الَّذِي يكسر عَلَيْهِ مثله؛ جعلُوا التَّاء عوضا من ذَلِك فِي أَشْيَاء كَثِيرَة، لأَنهم مِمَّا يستغنون بِالْأَلف وَالتَّاء عَن التكسير**[1]

وجاء على ذلك "الأَنْمُلَة" بالفتح، المفصل الأعلى الذي فيه الظفر من الإصبع والجمع: أنامل وأنملات، وهي رؤوس الأصابع وهو أحد ما كسر وسلم بالتاء قال ابن سيده وإنما قلت هذا: لأنهم قد يستغنون بالتكسير عن جمع السلامة ويجمع السلامة عن التكسير وربما جمع الشيء بالوجهين جميعا كنحو بوان وبون[2]

كما يستغنون بفعال عن فعائل قالوا: سمينة وسمان، وصغيرة وصغار، و كبيرة و كبار، ولم يقولوا: سمائن ولا صغائر ولا كبائر في السن وإنما جاء ذلك في الذنوب[3]

---

[1] – المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيده " ع ي ر"

[2] – اللسان " ن م ل"

[3] – المصباح " ص غ ر "

وقالوا: صغيرة وصغار، وصبيحة و صباح، وقال ابن بابشاذ: وتجمع فعيلة في الصفات على فعال وفعائل وجمع فعال أكثر قالوا صغيرة و صغار و ظريفة و ظراف وجمع بعضهم: صغيرة في الصفة على صغائر وكبيرة على كبائر وهو خلاف المنقول.

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: **وَقَدْ يَسْتَغْنُونَ عَنْ فَعَائِلَ بِغَيْرِهَا، قَالُوا: صَغِيرَةٌ وَصِغَارٌ، وَصَبِيحَةٌ وَصِبَاحٌ. وَقَالَ ابْنُ بَابْشَاذْ وَتُجْمَعُ فَعِيلَةٌ فِي الصِّفَاتِ عَلَى فِعَالٍ وَفَعَائِلُ وَجَمْعُ فِعَالٍ أَكْثَرُ قَالُوا صَغِيرَةٌ وَصِغَارٌ وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ... وَجَمْعُت صَغِيرَةٍ فِي الصِّفَةِ عَلَى صَغَائِرَ وَكَبِيرَةٍ عَلَى كَبَائِرَ وَهُوَ خِلَافُ الْمَنْقُولِ. وَيُبْنَى مِنْ ذَلِكَ عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَيُقَالُ: هَذَا أَصْغَرُ مِنْ ذَاكَ، وَهَذِهِ صُغْرَى مِنْ غَيْرِهَا، وَيُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوِالْإِضَافَةِ أَوْمِنْ. قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: صُغْرَى وَكُبْرَى إلَّا مَعَ وَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ. وَتُجْمَعُ الصُّغْرَى عَلَى الصُّغَرِ وَالصُّغْرَيَاتِ مِثْلُ الْكُبْرَى وَالْكُبَرِ وَالْكُبْرَيَاتِ.**

وَالصَّغِيرَةُ مِنْ الْإِثْمِ جَمْعُهَا صَغِيرَاتٌ وَصَغَائِرُ لِأَنَّهَا اسْمٌ مِثْلُ خَطِيئَةٍ وَخَطِيئَاتٍ وَخَطَايَا وَالْأَصْلَ خَطَائِيُ عَلَى فَعَائِلَ[١]

الاستغناء بفعائل عن مفعلة:

استغنى العرب ببعض الجموع عن مفرداتها، فقالوا: قِطَاعٌ ومَقَاطِيع جاء على غير واحده نادراً كأنه إنما جمع مقطاعا ولم يسمع، كما قالوا :ملامح ومشابه ولم يقولوا: ملمحة ولا مشبهة. قال الشاعر يصف درعا :[١]

---

١ – المصباح" ص غ ر"

لَهَا عُكَنٌ تَرُدُّ النَّبْلَ خُنْساً ... وَتَهْزَأُ بالمَعَابِلِ والقِطَاعِ

فجاء بمعابل كأنه جمع معبلة، وقال: قِطَاع كأنه جمع قطع أو: مقطع.

وقال ساعدة بن جؤية:[٢]

وَشَقَّتْ مَقَاطِيعُ الرُّمَاةِ فُؤَادَهَا ... إِذا تَسْمَعَ الصَّوْتَ المُغَرِّدَ تَصْلِدُ

فجاء بـ" مقاطيع". . وقالوا: مناسف كأنهم جمعوا مَنسَفَة فجاؤا به على مفاعل، أو أن المناسيف جمع منساف وهي من باب ملامح ومذاكير[٣]

قال ابن سيده: والقِطْع من الشّجر: كالقطيع، وَالْجمع: أقطاع. قَالَ أَبُو ذُؤَيْب:

عَفا غَيرَ نُؤْيِ الدَّار مَا إِن تُبِيْنُهُ ... وأَقْطاع طُفْيٍ قد عَفَتْ فِي المَعاقِلِ

والقِطْع أَيْضا: السهْم يعْمل من القَطيع أَو القِطْع، اللَّذين هما المقطوعُ من الشّجر. وَقيل: هُوَ السهْم العريض. وَقيل: النصل الْقصير، وَالْجمع أَقْطُع، وقُطوع، وقِطاع، ومقاطيع، جَاءَ على غير واحده نَادرا، كَأَنَّهُ إِنَّمَا جمع مَقاطِعا، وَلم يسمع، كَمَا قَالُوا: ملامح ومشابه، وَلم يَقُولُوا: ملمحة وَلَا مشبهة، قَالَ بعض الأغفال يصف درعا:

---

[١] – من الوافر: أساس البلاغة" ع ك و"، والمحكم والمحيط الأعظم" ق ط ع"، وتاج العروس" خ ن س"

[٢] – من الوافر: المخصص لابن سيده" باب نصال السهام"، والمحكم والمحيط الأعظم" ق ط ع"، وتاج العروس
"خ ن س"

[٣] – اللسان" ن س ف "

لها عُكَنٌ تَرُدّ النَّبلَ خُنْسا ... وتَهزأُ بالمعابِلِ والقِطاعِ

وَقَالَ سَاعِدَة بن جؤية:

وشَقَّتْ مَقاطيعُ الرُّماةِ فُؤَادَه ... إذَا يسمعُ الصوْتَ المُغَرِّدَ يَصْلِدُ

وقالوا: طابق، والجمع طوابق وطوابيق قال سيبويه: أما الذين قالوا طوابيق فإنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن في كلامهم كما قالوا ملامح.

قال الزبيدي: قَالَ سيبَوَيْه: **أما الّذين قَالُوا طَوابيق فإنّما جَعَلُوهُ تَكْسيرَ فاعال، وَإن لم يكن فِي كَلامِهم، كَمَا قَالُوا: ملامِح**[١]

وقالوا: رَجُلٌ جَاهِلٌ والجمع جُهلٌ وجُهُل وجُهَّل وجُهَّال و جُهَلَاء، عن سيبويه قال: شبهوه بفعيل كما شبهوا فاعلا بفعول، قال ابن جني: قالوا: جهلاء، كما قالوا: علماء حملا له على ضده . قال مضرس بن ربعي الفقعسي:[٢]

إنَّا لنَصْفَحُ عَن مَجاهِلِ قَوْمِنا ... ونُقِيمُ سالِفَةَ العَدُوِّ الأَصْيَدِ

قال ابن سيده: مجاهل فيه جمع ليس له واحد مكسر عليه إلا قولهم: جَهْل وفَعْل لا يكسر على مفاعل، فمجاهل ههنا من باب ملامح ومحاسن.[٣]

وقالوا: ليلة والجمع ليال على غير قياس توهموا واحدته ليلاة ونظيره ملامح ونحوها مما حكاه سيبويه، وتصغيرها: لييلية شذ في التحقير كما شذ

---

١ – اللسان" ط ب ق"، وتاج العروس" ط ب ق"

٢ – المحكم والمحيط الأعظم" ج ه ل"، وغريب الحديث للخطابي ١: ١١٧، واللسان" فصل الجيم"

٣ – اللسان" ج ه ل"

في التكسير. **هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ في كل ذلك، وقد حكى ابن الأَعْرابي لَيْلاةً.**[1]

وقالوا: فيه مَشَابِه من فلان أي أشباه ولم يقولوا في واحدته: مَشبَهَةٌ، وقد كان قياسه ذلك؛ لكنهم استغنوا بشَبَهٍ عنه فهو من باب مَلَامِح ومَذَاكِير. **..وَلم يَقُولُوا فِي واحدته مَشْبَهَةٌ، وَقد كَانَ قِيَاسه ذَلِك، لكِنهمْ استغنوا بشبه عَنهُ، فَهُوَ من بَاب ملامح ومذاكير، وَمِنْه قَوْلهم: " لم يسر رجل قطّ لَيْلَة حَتَّى يصبح إِلَّا أصبح وَفِي وَجهه مشابه من أمه"**[2].

كما يجمعون" فَعْلَة" على" فِعَال" في الصحيح وغيره، فيقولون: في جمع قَصْعَة قِصَاع، ورِكْوَة ورِكَاء، ودِبَّة ودِباب؛ لكنهم يستغنون عن" فِعَال" بـ" فِعَل" فيقولون: هَضَبَة وهِضَب، وحَلْقَة وحِلَق، **وعلى ذلك جاء قول ذو الرّمة:**[3]

فبات يشئزه فأد ويسهره تذؤب الريح والوسواس والهضب

جمع هضبة على هِضَب. والذي عليه اللسان **أنّ الهضب ، وهو جمع هاضب ، مثل تابع وتبع ، وباعد وبعد ، وهي الأهضوبة، وقال الجوهري :والأهاضيب واحدها هِضَاب ، وواحد الهِضَاب هِضَب ، وهي جلبات القطر ، بعد القطر ؛ وتقول : أصابتهم أهضوبة من المطر ، والجمع الأهاضيب . ويجمع على أهضاب ثم أهاضيب ، كقول وأقوال وأقاويل .**

---

[1] – المحكم والمحيط" باب: مما ضوعف من فائه ولامه"

[2] – المحكم والمحيط الأعظم" مقلوب ش ب هـ"

[3] – اللسان " فصل الهاء"

نخلص إلى أن جمع" فَعْلَة" " فِعَال" فيجمعون" قَصْعَة" على" قِصَاع"، و"رَكْوة" على" رِكَاء"؛ لكنهم: يستغنون عن" فِعَال" بـ" فِعَل" فيقولون: في هضبة: هِضَب، ويرى صاحب اللسان أن هِضَب جمع هاضب، وهضب مفرد هضاب، وهذا يظهر أثر السماع في أبنية الجموع، وأنّه يشكل واحداً من أهم مظاهر التعدد اللغوي، والاتساع في القاعدة حيث يتعدد المنقول منه عن العرب؛ بما يثبت أن القاعدة اللغوية بنيت على السماع وعليه مدار الحكم في ترجيع المقبول عنهم.

كما أن الأكثر في فُعْلَة بضم الفاء أن يُجمع على"فُعَل" غالباً، وقد يستعمل في القليل، نحو: ثلاث غُرَف، ويستغنون عن" فُعَل" ببناء " فِعَال" نحو: بُرْمَة وبِرَام، وبُرْقَة وبِرَاق، وجُفْرَة وجِفَار، قال في اللسان:والجُفْرَة : الحفرة الواسعة المستديرة . والجُفْر : خروق الدعائم التي تحفر لها تحت الأرض

فجمع" فُعْلَة" " فُعَل" ؛ لكنهم يستغنون عن" فُعَل" بـ"فِعَال"، نحو بُرْمَة وبِرَام، وجُفْرَة وجِفار، وبُرْقة وبِرَاق. ويكثر بناء" فِعَال" في المضاعف من أبنية" فُعْلَة"، نحو" خُلَّة وخِلَال، قال سيبويه:" والفِعَال كثير في المضاعف، نحو: جِلَال وقِبَاب وجِبَاب"[١]

الاستغناء عن ياء النسبة بصيغة" فعّال_ وفاعل_وفَعِل":

حرَص العرب على اتساع القاعدة اللغوية، وذلك عن طريق تعدد وجوه القاعدة وتنوع طرائقها، فلم يحصروا الصيغ فيما شاع وذاع واطّرد في استعمالهم، وإنّما نوعوا في الصيغ وعددوا أنواعها وصنوفها وأضرابها، ففي النسب لم يتوقفوا على إلحاق "الياء" آخر الاسم المنسوب إليه دلالةً على

[١] – الكتاب ٢: ١٨٢

نسبة ما لحقته إلى المجرّد منها، وإنما بَنَوا على المسموع من كلام العرب فرأوا أنَّ العربيَّ استعمل صيغاً دالةً على النسب دون "ياء" وذلك نحو: "فعَّال"، والذي سوّغ ذلك أنَّ فعَّال في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل دالاً على التكثير، استُعمِل في النّسب في صاحب الشئ يزاول ذلك الشئ، ويعالجه ويلازمُهُ بوجهٍ من الوجوه، بيعاً أو صنعةً، أو قياماً على حالةٍ من الحالات التي يكون عليها صاحب المهنة أو الحرفة، فقالوا لبائع اللبن لبَّان، ولبائع البز بزَّاز، ولبائع العطر عطَّار، وقالوا لصاحب الحدادة حدَّاد، ولصاحب السفر سيَّارة، قال تعالى(مَتَاعاً لَكُم وللسَّيَّارة) المائدة: ٩٦، وقال سبحانه(يَلتَقِطهُ بَعضُ السَّيَّارةِ)يوسف: ١٠ وقال جلَّ شأنه(وَجَاءَت سَيَّارَةٌ) يوسف: ١٩اللفظة دالةٌ على من يمارس السفر ويحمل القومَ في السفر ممتهناً هذه المهنة، وعلى هذا الوزن ورد قول الحق(وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ للعَبِيدِ) فصلت:٤٦، دلت صيغةُ "ظلَّام"_ منفيةً_ دلالةً قاطعة على أنَّ الحقَّ لا يظلم النَّاس شيئاً.

قال سيبويه:" أمَّا ما يكون صاحب شئٍ يعالجه فإنه مما يكون فعَّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجمال التي يُنْقَل عليها: جمَّال، ولصاحب الحمر: حمَّار، وللذي يُعالج الصرف صرَّاف، وذا أكثرُ من أن يُحْصَى"[1] جعل المهنة دليلاً على الشخص ومنبئة عنه فنسب إليها، كأنّ هناك اتحاداً في الصفة بين الاثنين، فأصبح جزءاً من الصفة، وأصبحت الصفة جزءاً منه.

و قال المبرد:"هذا باب ما يُبْنى عليه الاسم لمعنى الصناعة؛ لتدل من النّسب على ما تدلُّ عليه الياء، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العطر: عطَّار، ولصاحب البزّ بزّاز؛ وإنَّما أصل هذا لتكرير الفعل، وإنما أصل

[1] – الكتاب لسيبويه: ط: بولاق: ٢: ٩٠

هذا لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجلٌ ضرَّاب، ورجلٌ قتَّال، أي: يكثر هذا منه، وكذلك: خيَّاط، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل، نحو: بزَّاز، وعطّار"[١] فكثرة الفعل دلت على التصاق الصانع بصنعته، ومداومته لها وكأنه أصبح جزءاً منها فنُسِبَ إليها.

ويقول الرضي في شرح الشافية: " اعلم أنَّه يجيءُ بعضُ ما هو على فعَّال وفَاعِل بمعنى ذي كذا، من غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه، كما كان اسمُ الفاعل، نحو: غافر، وبناء المبالغة فيه، نحو: غفَّار، بمعنى: ذي كذا، إلا أنَّ فعَّالاً لمَا كان في الأصل لمبالغة الفاعل ففَعَّال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيءُ إلَّا في صاحب شئ يزاول ذلك الشئ ويعالجهُ ويلازمهُ بوجه من الوجوه، إمَّا من جهة البيع كالبقَّال، أو من جهة القيام بحاله كالجمَّال والبغَّال، أو باستعماله كالسيَّاف أو غير ذلك[٢].

يريد: أن بعض الصيغ تدلُّ على ملازمة الصنعة والقيام بها، مثل: فعَّال، وفاعل

دون أن يُقصَدَ به دلالة الفاعلية أو المبالغة فيها، ويعرف بأنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه بأن لا يكون له فعلٌ ولا مصدرٌ كنابل وبغّال، ومكان آهلٌ، أي: ذو أهل، أو يكون له فعلٌ ومصدر لكنه بمعنى المفعول، نحو: ماء دافق، وعيشة راضية، وإمَّا مؤنثٌ مجرّدٌ عن التاء، نحو: حائض، وطالق، ومُرضِع، ومُطفِل

---

[١] – المقتضب للمبرد: تح: الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة: ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٣: ١٦١

[٢] – شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ: رضي الدين محمد ابن الحسن الاستراباذي ٢: ٨٤: ٨٥

وجعل الشيخ الأنصاري سبيل التفريق بين فاعل مراداً به النسب وغيرُه أنَّ فاعلاً مُراداً به النَّسب لا يؤنث إذا كان لمؤنث، فيقال: جملٌ شائلٌ، أي: رافعٌ ذنبه، وناقةٌ شائل. قال تعالى(السّماءُ مُنفَطِرٌ بِه) المزمل: ١٨، أي: ذات انفطار؛ إذ لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة.

قال الخليل: ومنه أي: من فاعل بمعنى ذي كذا(عِيشَةٍ رَاضِيةٍ) الحاقة: ٢١ أي: ذات رضا؛ إذ العيشة لا تُوصفُ براضيةٍ بمعنى فاعلة، فهي بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية، وإنما دخلت التاء للمبالغة كما في علّامة، وقال غيره:

وعيشةٌ راضيةٌ مجازٌ إسنادي ؛ إذ الراضي في الحقيقة صاحبها، كما يقال نهارُه صائم[١].

ففاعلٌ مُرَاداً به النّسب عند الشيخ الأنصاري يُلتزم فيه التذكير استعمالاً، سواءٌ أكان لمذكرٍ أو لمؤنث، إذ يُلتزمُ فيه التذكير، وعليه جاء قولُ الحق(السّماءُ مُنفَطِرٌ به).

وقد نصَّ على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة على أن" يُصاغُ "فَعَّال" قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشئ؛ فإذا خيف اللبس بين صانع الشئ وملازمه كانت صيغةُ فعَّال للصانع، وكان النَّسبُ بالياء لغيره، فيقال: زجَّاج لصانع الزُّجاج، وزجاجيٌّ لبائعه[٢]".

---

[١] – المناهج الكافية في شرح الشافية: ٢٥٧

[٢] – برنامج المكتبة الشاملة: قرارات مجمع اللغة العربية: ١٢: ٢: ٢١٠٥

قال في مجموعة الشافية:" وكثُر مجئ فعَّال في الحرف كبتات وعوّاج وثوّاب وجمَّال[١]"

كذلك استغنوا عن" ياء" النّسبة بما جرى من الصيغ على ما تضمنه على وجه المبالغة، وهو ما يطلق عليه اسمُ صاحب المعنى مبالغة: نحو: عزٌّ عزيزٌ، وذلٌّ ذليلٌ، وشعرٌ شاعرٌ، إذ العزيز والذليل والشاعر، يُرَادُ به: صاحب العزّ والذلّ والشعر والموت. كما اطلقوا على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة، نحو: رجلُ صوم وعدل وماء غورٌ.

وتستعملُ" فاعل" في صاحب الشئ ممتلكاً له من غير ملازمة ولا مداومة عليه، أو معالجة له، فقالوا: تَامِر لمن عنده تمر، ولابن لمن عنده لبن، وعليه جاء قول الحطيئة:

وَغَرَرتني وزعمتَ أنَّـــك لابنٌ في الصيف تامر

جاءت الصيغة دالة على من يمتلك اللبن والتمر.

ومن الصيغ التي استُغني بها عن ياء النسب" فَعِل" فقالوا: نَهِر لمن يزاول العمل نهاراً.

الاستغناء عن صيغة التصغير:

تصغّر الأسماء على" فُعَيل أو فُعَيعِل أو فُعَيعيل" بزيادة ياءٍ ثالثة في الاسم المصغر؛ لتدل على صفة في الاسم لم تكن فيه من قبل، تكريماً أو تقريباً أو تقليلاً أو تحقيراً.

[١] – مجموعة الصرف، تشتمل على رسائل في علم الصرف، الشافية والمراح : صـ ٦

لكن العرب نهجوا في تصغير بعض المبنيات مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة سبيلاً آخر؛ فإذا أرادوا أن يصغّروا اسماً من هذه الأسماء لم يغيروا أولها بل أبقوا أوائل هذه الأسماء على حالها فتحاً، وعوّضوا عن ذلك بزيادة ألفٍ في أواخرها، مع زيادة ياء التصغير ثالثةٍ ساكنةٍ بعد فتح، على ما يفعلون في الأسماء المعربة، فيقولون في تصغير:" ذا"، و"تا"، و" الذي" ، " والتي": ذَيَّا، وتيَّا

فإذا قصدوا تثنية الاسم المصغر قالوا: ذَيَّان، وتيَّان، واللذيَّان، واللتيَّان.

ويقولون في جمع الموصول: اللذيَّون، واللذيين.

وتقول في جمع اللتيا: اللتيات، واستغنوا عن باللتيات عن اللائي واللاتي.

وصغروا أولى مقصوراً على أُولَيَّا بزيادة ألف العوض آخراً، وفي تصغير أولاء ممدوداً: أوليَّاء.

يقول الرضيّ:" لمَّا كان تصغيرُهَما على خلاف الأصل خُولف بتصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة، فلم تُضَمَّ أوائلُها، بل زِيد في الآخر ألفٌ بدل الضمّة بعد أن كملوا لفظ" ذا" ثلاثة أحرفٍ بزيادة الياء على آخره... فصار ذايا؛ فأدخلوا" ياء" التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقّها فوجب فتحُ ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة، فقلبت الألف ياء لا واواً؛ ليُخَالفَ بها الألفات التي لا أصل لها في المتمكنة؛ فإنها تقلبُ في هذا الموضع واواً؛ لوقوعها بعد ياء التصغير[1].

---

[1] – شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١: ٢٨٤

يرى الرضي أنَّ تصغير الإشارة والموصولات على خلاف الأصل في بابيهما؛

إذ الأصلُ في نظائرهما ألا تصغرا؛ لبنائهما وعدم تمكنهما تمكن الأسماء؛ ولغلبة .شبه الحرف عليه لبنائه على حرفين؛ وإنما سوَّغ تصغيره جريه مجرى الأسماء حيثُ وُصِف ووُصِفَ به، وثُني وجُمِع فأُجرِيَ مُجرى الاسم في التصغير، لكنهم عمدوا في تصغيرها إلى استحداث صورةٍ جديدةٍ محافظةً على الأصل الذي ارتضَوه والبناء الذي أصّلوه، فتركوا صيغة التصغير التي اختاروها لما توافق مع أبنيتهم، وجعلوا لما خرج عن أصولهم صيغةً جديدةً، وهي ذَيَّا، وتَيَّا، وقالوا في أولى المقصور: أُولَيَّا، وفي أولاء أوليَّاء، وقالوا في المثنى: اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّان، واللَّذَيَّينِ واللَّتَيَّن.

نتائج الدراسة

١. تدلُّ ظاهرة الاستغناء على الطواعية الاستعمالية التي تتسم بها اللغة، كما تدلُّ على قدرة اللغة على التجدد والتحديث حسب مقتضيات التعبير المختلفة ووفقاً للظروف الزمانية والمكانية التي تعايشها اللغة وتعاصرها، وأنها لا تتوقف على مفردة أو لفظ.

٢. تدل ظاهرة الاستغناء أن القاعدة اللغوية جاءت موافقة لاستعمال العربي واصفة للغة التي ينطق بها ضابطة للمعيارية التي اختارها في أصوله وبنى عليها أحكامه التي توافق لغته.

٣. أثبتت ظاهرة الاستغناء أنّ القاعدة اللغوية وضعت خدمة للعربي وضبطاً لاستعماله واستخدامه، ومناسبة لتعبيراته ودالة على سلوكه.

٤. العناية بالمعنى هي التي دعت إلى تنوع الأبنية والتغيير فيها حسبما يقتضيه الحكم ويستدعيه التعبير، ومراعاة للاستعمال اللغوي الذي يقصده المتكلم.

٥. عامل العرب المستغنى به معاملة الأصل، فأجروا عليه الأحكام التي تطرد في نظائره جمعاً وتصغيراً وتكسيراً وغيرها من الأحكام المختلفة، وألحقوا آخره التاء إن كان أعجمياً أو منسوباً كجواربة وغيرها.

٦. استغنى العربي عن جمع الصفات تكسيرا بأن جمعوها جمع تصحيح لا تكسير، فقالوا في جمع فعّال: فعّالون، وكذا: فَعِيْل ومَفْعُول ومَفْعَل، استغنوا فيها بالتصحيح عن التكسير فيقال: شرابون وحسانون وفسيقون ومضروبون ومكرمون ومكترمون ؛كأنهم لاحظوا في هذه الصفات ما وضعت له، وما ترد له من المعاني فناسب جمعها جمعا سالما لاختصاصها بالشخوص ومن في أحكامهم.

أهم المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم**

٢. **الأزمنة والأمكنة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١هـ) :نشر: دار الكتب العلمية، بيروت: أولى، ١٤١٧**

٣. **إسفار الفصيح: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي ، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، أولى، ١٤٢٠**

٤. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ): تح: محمد محي الدين عبد الحميد: المكتبة العصرية: الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م**

٥. **أدب الكاتب ابن قتيبة، تح: محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت**

٦. **البلغة في أصول اللغة: تأليف السيد صديق القنوجي، تح: نذير مكتبي، دار البشائر الإسلامية، أولى: ١٩٨٨**

٧. **التأنيث في اللغة العربية: د إبراهيم كامل بركات، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، أولى، ١٩٨٨**

٨. **تاج العروس من جواهر القاموس :المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)**

٩. **المحقق: مجموعة من المحققين :الناشر: دار الهداية**

١٠. التبيان في تصريف الأسماء ٩٤: ٩٥ ط: دار البيان العربي، سابعة. ١٩٨٢

١١. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب

١٢. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور: محمد عوض مرعب: دار إحياء التراث العربي – بيروت: الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

١٣. حلية الفقهاء: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – بيروت الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)

١٤. حماسة القرشي : عباس بن محمد بن مسعود القرشي النجفي (المتوفى : ١٢٩٩هـ) تح : خير الدين محمود قبلاوي نشر : وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية، دمشق الطبعة : (بدون) ، ١٩٩٥ م

١٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي : تح: محمد علي النجار الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر: ط: رابعة.

١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت

١٧. شذا العرف في فن الصرف: للشيخ الحملاوي، تح: ناجي عبد العال حجازي: مكتبة الرشد الرياض: ١٤٢٥ هـ

١٨. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق:

د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

١٩. شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي: تح: محمد نور الحسن وآخران: ط دار الكتب العلمية بيروت، لبنان

٢٠. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تح: عبد السلام محمد هارون : دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب : خامسة)

٢١. شرح القصائِد العشر: يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ) نشر: عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية عام النشر: ١٣٥٢ هـ

٢٢. شرح المفصل لابن يعيش" موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

٢٣. شرح الملوكي في التصريف: الشيخ موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش الحلبي: تح: أ.د محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي:ط: دار الكتب القومية بالقاهرة: ثانية: ٢٠٠٣

٢٤. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني

٢٥. تح: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله: الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٢٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٢٧. صحيح ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) تح: د. محمد مصطفى الأعظمي

٢٨. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت

٢٩. عمدة الكتاب المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي

٣٠. الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤

٣١. الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية بيروت، ٢٠٠٤

٣٢. الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٣٣. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: محمد علي السَّراج راجعه: خير الدين شمسي باشا :نشر: دار الفكر – دمشق: أولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٣٤. لباب الآداب: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري

٣٥. تح: أحمد حسن لبج: الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان :أولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م

٣٦. لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار المعارف، القاهرة الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ

٣٧. المجيد» : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ) : الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤ هـ

٣٨. مجمل اللغة لابن فارس المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان

٣٩. دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

٤٠. مجموعة الصرف، تشتمل على رسائل في علم الصرف، الشافية والمراح وغيرها، طبعة: مصطفى البابي الحلبي، ١٤٣٠ هـ

٤١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ): عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ

٤٢. المحكم والمحيط الأعظم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٤٣. المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة: صهيب عبد الجبار: عدد الأجزاء: ٢٢عام النشر: ٢٠١٣

٤٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون

٤٥. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي:الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

٤٦. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)

٤٧. المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)

٤٨. مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ) المحقق: نبيل هاشم الغمري الناشر: دار البشائر (بيروت) الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

٤٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) الناشر: المكتبة العلمية – بيروت

٥٠. المعاني الكبير في أبيات المعاني : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) تح: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣ هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ – ١٣٨٦ هـ) نشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن بالهند [الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م] ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان [الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م

٥١. المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية

٥٢. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦

٥٣. معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) : عبد السلام محمد هارون: دار الفكر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٥٤. المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (المتوفى: ٦١٠هـ): دار الكتاب العربي: بدون طبعة وبدون تاريخ

٥٥. المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط: دار الفكر بيروت، ودمشق، أولى ١٩٩٧.

٥٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ، تح: فؤاد علي منصورالناشر: دار الكتب العلمية – بيروت:الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

٥٧. المفصل في صنعة الإعراب ١: ٣٧٣المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ): د. علي بو ملحم نشر: مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

٥٨. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: تحقيق: كاظمّ بحر مرجان، ١٩٨٢م، ط ١، دار الرشيد، بغداد.

٥٩. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد:تح: محمد عبد الخالق عضيمة:ط: وزارة الأوقاف: القاهرة: ١٩٩٤

٦٠. المناهج الكافية في شرح الشافية: الشيخ زكريا الأنصاري: تح: رزان يحيى خدام: إصدارات الحكمة سوريا، أولى: ٢٠٠٣

٦١. المنتخب من غريب كلام العرب المؤلف: علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد ٣٠٩هـ) المحقق: د محمد بن أحمد العمري الناشر: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م

٦٢. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) تح: حسين سليم أسد الدّاراني – عبده علي الكوشك الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق الطبعة: الأولى، (١٤١١ – ١٤١٢ هـ) = (١٩٩٠ م –١٩٩٢)

٦٣. موت الألفاظ في العربية المؤلف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة: ٤٢١

٦٤. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي

٦٥. نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام، تح: د أحمد عبد المجيد هريدي، ط: مكتبة الزهراء: القاهرة: ١٩٩٠